# مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٤٢**

الجمعة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيسة: | السيدة أوغوو | (نيجيريا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد تولكاتش |
| | ألمانيا | السيدة فريس – غير |
| | البرازيل | السيد فارغاس |
| | البرتغال | السيد فاز باتو |
| | البوسنة والهرسك | السيدة كولجانين |
| | جنوب أفريقيا | السيدة كوتا |
| | الصين | السيدة لي شينيان |
| | فرنسا | السيد ريكي |
| | غابون | السيدة أونانغا |
| | كولومبيا | السيد ألثاتي |
| | لبنان | السيدة طوق |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية | السيدة ستيفينز |
| | الهند | السيد موراري |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة إدلستاين |

## جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن (S/2011/598)

الرسالة المؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة (S/2011/654)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



الرجاء إعادة استعمال الورق

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن ابلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان وفيجي والمكسيك. وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في الجلسة.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر من الممثل الدائم لألمانيا، يطلب فيها دعوة السيدة إيريني ليموس – مانياتي، ضابطة الاتصال المدني بمنظمة حلف شمال الأطلسي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في النظر في البند وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكّر المتكلمين كافة بضرورة قصر بياناتهم على أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله على وجه السرعة.

**السيدة بويكو** (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالإشادة بكم يا سيادة الرئيسة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة. إنها تمكن الدول الأعضاء من إعادة تأكيد التزامها بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لتقييم التقدم المحرز وتبادل الآراء وتطوير نُهج جديدة لتناول هذه المسألة الهامة. ونعرب أيضاً عن تقديرنا للأمين العام، السيد بان كي – مون، والسيدة ميشيل باتشيليت، المديرة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة للمرأة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وممثلة الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية، على أفكارهم النيرة التي طرحوها في موضوع اليوم.

بينما تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي، سأبدي بضع ملاحظات موجزة بصفتي الوطنية.

إن الذكرى الحادية عشرة لصدور القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تمثل فرصة لتعزيز البرنامج العالمي المعني بالمرأة والسلام والأمن. ونرحب بآخر تقرير للأمين العام عن هذه المسألة (S/2011/598)، ونحيط علماً بصورة إيجابية بالتوصيات الواردة فيه. ولا يزال بلدي ملتزما التزاما كاملاً بتنفيذ القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩). وتعتبر أوكرانيا أن كفالة المساواة بين الجنسين، والمنظور الجنساني وتمكين المرأة ليست أهدافا هامة فحسب، بل أيضا تشكل جزءا جوهريا من السعي إلى الديمقراطية والتنمية. إن فوز ثلاث نساء مرموقات وملهمات بجائزة نوبل للسلام هذا العام اعتراف بالدور الهام جداً الذي تقوم به النساء بوصفهن مناصرات لحقوق الإنسان ومساهمات في التسويات السلمية، وحل النزاعات، وحفظ السلام وبناء السلام. إن أوكرانيا اعترافا منها بما تقدمه النساء من مساهمة جوهرية نحو تحقيق تلك الأهداف، اشتركت في تقديم مشروع قرار بشأن المرأة ومشاركتها السياسية.

وعلى الرغم من الجهود الدولية لا تزال النساء والفتيات من أضعف ضحايا الصراعات المسلحة، ويجري استهدافهن بالعنف الجنسي، والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أشكال العنف القائم على أساس نوع الجنس. إن القضاء على الإفلات من العقاب بالغ الأهمية لمنع ارتكاب الجرائم القائمة على أساس نوع الجنس. في عام ٢٠١٠ أصبحت أوكرانيا مشاركة في قرار المجلس ١٩٦٠ (٢٠١٠) المتعلق بالعنف الجنسي في الصراعات المسلحة. ولا نزال على استعداد للقيام بخطوات أخرى، ولا سيما بوصفنا عضوا في جهاز الأمم المتحدة للمرأة.

وتقر أوكرانيا بالدور الجوهري الذي يمكن أن يقوم به جهاز جنساني أقوى تابع للأمم المتحدة في النهوض بحقوق المرأة. وبالنسبة لبلدي فإننا نعتبر تمثيلنا في المجلس التنفيذي لجهاز الأمم المتحدة للمرأة مسؤولية كبيرة. ويُركز نشاط أوكرانيا في هذا الكيان على تنفيذ السياسات والممارسات التي تسعى إلى التقليص من عدم المساواة الجنسانية بكل مظاهرها وفي كل مناحي الحياة، بما في ذلك عملية صنع القرار والقيادة، والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات والاتجار بالنساء والفتيات.

نُرحب بجهود المجلس من أجل إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات المحددة للنساء والفتيات المتأثرات بالصراعات المسلحة في مجالات من قبيل الصحة، والتعليم والدعم القانوني، والمياه والصرف الصحي.

ولا يمكن أن يأتي تركيز مناقشة اليوم على مشاركة المرأة ودورها في منع نشوب النزاعات والوساطة في وقت أنسب من وقتنا. وقد شددت أوكرانيا دائما على الحاجة إلى استخدام طاقات المرأة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام على أوسع نطاق ممكن. نعتقد أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لمعالجة ضعف التمثيل الحالي للمرأة في صنع القرار فيما يتعلق بتسوية النزاع، وذلك لإسماع صوتهن عاليا واضحا في مفاوضات السلام.

في هذا السياق، نرحب باعتماد القرار الأول من نوعه بشأن ”تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها“ (قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٥). في تلك الوثيقة، عزمت جميع الدول الأعضاء على تعزيز المشاركة المنصفة والكاملة والفعالة للمرأة على جميع مستويات التسوية السلمية للنزاعات، ومنع النزاعات وحلها، فضلا عن تقديم ما يكفي من الخبرة الجنسانية لجميع الوسطاء وفرقهم.

يفتخر وفد بلدي بالسجل الطويل لمشاركة المرأة الأوكرانية، كأفراد في الشرطة المدنية والمراقبين العسكريين، في سياق جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. تنتشر المرأة حاليا في خمس عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة – في كوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا، وجنوب السودان، وتيمور – ليشتي. إن خدمتهن المكرسة للسلام هي إحدى السبل الملموسة التي تسهم بها أوكرانيا في تنفيذ جدول أعمال جلسة اليوم على أرض الواقع.

يصعب المبالغة في أهمية مشاركة المرأة في بناء السلام. إن المسألة واحدة من أولويات أوكرانيا بوصفها عضوا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام وأحد نواب الرئيس الحاليين. نرى قدرا كبيرا من الفائدة في تعزيز التعاون بين لجنة بناء السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا المجال. من هذا المنظور، كانت أوكرانيا واحدة من المبادرين للاجتماع المشترك الرفيع المستوى بين الهيئتين وهو الأول من نوعه بهدف تعزيز الدعوة لمشاركة المرأة في بناء السلام، وذلك تمشيا مع تقرير الأمين العام الموضوعي.

ختاما، تدعو أوكرانيا الدول الأعضاء إلى تجديد التزاماتها بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وإطلاق استراتيجيات جديدة لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين في عمليات السلام والأمن. وتعتزم أوكرانيا الاضطلاع بدورها.

**الرئيس** (تكلم الإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل جزر سليمان.

**السيد بيك** (جزر سليمان) (تكلم الإنكليزية): يود وفد بلدي أن يبدأ بتوجيه الشكر لنيجيريا على مبادرة عقد هذا الاجتماع.

نود أيضا أن نبدأ بتأييد البيان الذي أدلى به ممثل فانواتو نيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. ونقدم هذا البيان بصفتنا الوطنية.

يتعلق أحد الأهداف الستة الرئيسية للخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (انظر UNW/2011/9)، بالقيادة النسائية في مجالات السلم والأمن والاستجابة الإنسانية. هذه الخطة لها نتائج وأهداف ومؤشرات يمكننا من خلالها قياس التقدم المحرز على مر الزمن.

وضعنا، كدولة خارجة من الصراع، عدد من مبادرات السلام والأمن. واعتمدنا الآليات التقليدية والخارجية. واقترضنا نموذج لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، الذي يحتوي على فصل خاص بالشؤون الجنسانية. ويسعدني أن أقول أنه خلال عملها جمعت البيانات ذات الصلة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي ستصب بدورها في إطار سياستنا الوطنية عندما تنتهي ولاية اللجنة في العام المقبل.

نظرا لافتقارنا للقدرات والموارد، فإن الكثير من العمل الخاص بالشؤون الجنسانية في جزر سليمان مدعوم خارجيا ويحركه بشكل أساسي الاستشاريون. وتأصلت فينا العناصر الجنسانية العقائدية المحلية طوال العقدين الماضيين. وساعدنا ببعثة المساعدة الإقليمية لجزر سليمان. وأخذ عنصر المساواة بين الجنسين بعين الاعتبار في البعثة، التي تقودها أستراليا وتدعمها نيوزيلندا وجميع جيراننا في المحيط الهادئ. ويسعدني أن أقول أنه بنهاية هذا العام، سيكون لبعثة المساعدة الإقليمية منسق جديد، وهي امرأة تتمتع بقدر كبير من المهنية من تونجا. وتتطلع حكومتي إلى العمل معها.

تتواصل علاقات الأمم المتحدة مع جزر سليمان عن طريق التحكم عن بعد من خلال مكتب إقليمي في الخارج. ونشعر بالقلق من أن مبادرة نظام الإنذار المبكر للأمم المتحدة التي تدعم الشؤون الجنسانية، التي بدأت قبل سنوات، لسوء الحظ لم تنمو جذورها وطنيا وذهبت هباء بعد الانتهاء من المشروع. في هذا الصدد، كنا ندعو إلى تعزيز وجود الأمم المتحدة في جزر سليمان لضمان إرساء شراكة دائمة في نقل المشاريع داخل البلاد.

على الصعيد الوطني، تضطلع وزارتان بمسؤولية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهي وزارة الوحدة الوطنية والمصالحة والسلام وزارة شؤون المرأة والشباب والطفل. ويتجاوز عملهما بشأن الشؤون الجنسانية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كما تم التوضيح في ورقة المفاهيم (S/2011/654، المرفق). ويغطي القرارات الأخرى التالية: ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠).

إن منطقتنا دون الإقليمية لا تشهد حالة دائمة من الصراع، بل حالة من التكيف والتخفيف، والتصدي لمختلف التحديات الناجمة عن تغير المناخ ومكافحة الفقر. نحن نمر بمرحلة انتقالية من توفير وتحسين فرص حصول المرأة على الغذاء والماء والصحة والتعليم والفرص الاقتصادية. وقد جاءت النتائج مختلطة والمشاكل تتزايد. وتصنف هذه الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ الخمس من أقل البلدان نموا.

يتمتع برنامج عمل أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ باتجاه جنساني. فهو يدعو إلى الاستثمار في القطاع الإنتاجي داخل بلداننا، لا سيما في مجالات البنية التحتية والزراعة والطاقة، بهدف طموح لتحويل ٥٠ في المائة من أقل البلدان نموا وتخريجها بحلول عام ٢٠٢٠.

كما سيذكر لاحقا زميلي من فانواتو، تضع الدول النامية الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ خطة عمل إقليمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والتي ستستكمل بخطة عمل وطنية. في هذا الصدد، تود جزر سليمان أن تسجل تقديرها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي وفرت التمويل لمساعدتنا في العمل على خطة عملنا الوطنية.

يدرك وفد بلدي الفجوات العميقة داخل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لأنه يتعامل مع مسائل السلام والأمن فحسب، وليس التنمية. ونرى من خلال قراءتنا للقرار أنه يشرك المرأة لتصبح أحد عوامل التغيير في منع نشوب النزاعات وإدارتها وبناء السلام، إذ تعمل كرجال الإطفاء الذين يخمدون النيران دون النظر في أسباب النزاع. بيد أنه يمكن المحافظة على السلام والأمن من خلال توفير سياق التنمية المستدامة لهما.

جزر سليمان هي أيضا أحد أعضاء مجموعة جديدة تسمى مجموعة السبع الصغيرة البالغ عدد أعضائها ١٧ عضو، وهي مجموعة صغيرة من البلدان الخارجة من الصراع، ولديها هدف محاولة تحسين وإصلاح السياسات العالمية تجاه البلدان الخارجة من الصراع، والتركيز بشكل أكبر على بناء سلام الدولة وبناء الدولة بالنسبة لفعالية المساعدات. وستقدم توصيات المجموعة في المنتدى الرفيع المستوى المقبل بشأن فعالية المعونة، الذي سيعقد في كوريا هذا العام.

يعد تغير المناخ أحد الأسباب الجذرية للصراع اليوم. ويتسبب انحسار مستوى اليابسة بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر في تقويض قوة مالكات الأراضي في المجتمعات التي يسود فيها الانتساب إلى الأم في جزر سليمان. وتقوض التحديات فيما يتعلق بالجفاف، والغذاء وانحسار المياه من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جميع أنحاء العالم.

نحتاج اليوم، قبل غدا، إلى قيادة البلدان المتقدمة لتحقيق أهداف طموحة لخفض انبعاثات الغازات الناتجة عن ظاهرة الدفيئة من أجل تحقيق الاستقرار في ارتفاع درجة الحرارة إلى أقل من ١,٥ درجة مئوية.نحن حاليا، على درب التعهدات الضعيفة على الطاولة الذي سيشهد ارتفاع درجة الحرارة إلى أكثر من ٥ إلى ٧ درجات مئوية ما لم يحدث شيء جذري في غضون خمسة أسابيع في ديربان، جنوب أفريقيا.

بمجرد أن نصل إلى تلك النقطة، سيصبح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) غير ذي صلة. آمل أن يسهم هذا العرض في توفير إنذار مبكر لنا ينعكس في المناقشات المقبلة.

**الرئيس** (تكلم الإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل إستونيا.

**السيد كولغا** (إستونيا) (تكلم الإنكليزية): يؤيد وفدي البيان السابق الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا.

بداية، أود أن أشكر الأمين العام على الملاحظات المشجعة التي أدلى بها هذا الصباح.

أود أن أؤكد أن أمن المرأة هو جزء من تحقيق السلام والأمن الشاملين ويمكن للمرأة أن تساهم في عمليات السلام وهي قادرة تماما على القيام بذلك. أود، هنا، أن أستخدم نفس الاقتباس عن أرسطو الذي سبق واستخدمه الرئيس الإستوني خلال المناقشة العامة للجمعية العامة هذا العام (انظر A/66/PV.11، صفحة ٤٧). ولاحظ أرسطو أنه حينما تكون حالة المرأة سيئة، فإن نصف الحياة البشرية تقريباً تكون مصابة بالخراب. وهذا الأمر لا يقل صحة اليوم – وسيبقى هكذا. لذلك، أرحب بهذا النقاش الدائر في مجلس الأمن للبحث في مشاركة المرأة ودورها في منع نشوب الصراعات وفي الوساطة. وتتصف مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام ومنع نشوب الصراعات بأهمية قصوى لكفالة نجاح العمليات، وهذا السبيل هو الوحيد للوصول إلى السكان بأسرهم.

وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، اعتمدت إستونيا أول خطة عمل وطنية ترمي إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة له، التي تحدد أولويات عملنا

في المستقبل. ونحن الآن في صدد استعراض تنفيذ خطة العمل للسنة الماضية. والغرض من خطة العمل الوطنية هو كفالة أن ما تقدّمه إستونيا من المساهمات العسكرية والمدنية والتعاون الإنمائي على الصعيد الدولي يلبّي احتياجات المرأة بصورة منهجية. وهي تتضمن التزامات بإدراج المنظور الجنساني في تلك الأنشطة.

وأحد البلدان الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ خطة عملنا هو أفغانستان، حيث تسعى منظمة حلف شمال الأطلسي وإستونيا معاً لإشراك المرأة في العمل والنهوض بها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، قامت إستونيا بتنظيم مؤتمر دولي، ”المرأة والسلام والأمن – وجهة نظر أفغانية“، ركّز على التعاون بين المساهمين الوطنيين والدوليين.

وتشمل خطة العمل الوطنية أيضاً التزامات إستونيا بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي تنبع من دورنا كمساهمين في تحقيق السلام والأمن الدوليين، من خلال مشاركتنا النشطة في العمليات المدنية والعسكرية الدولية، كبلد مانح وعضو في الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأمم المتحدة.

والهدف من خطة العمل أيضاً زيادة الوعي العام والاهتمام بالشؤون الجنسانية في مجتمعنا، وزيادة الخبرات المتصلة بنوع الجنس. ونحن ندعم مشاركة المرأة في الوظائف المتصلة بالسلم والأمن، وسوف نتخذ المزيد من الخطوات لزيادة مشاركة المرأة في الجيش والشرطة وخدمات الإنقاذ. ونود في المستقبل زيادة إدماج المنظور الجنساني في برنامجنا المعدّ للتدريب الذي يسبق الالتحاق بالبعثات. ونهدف أيضاً إلى النظر في المسائل المتعلقة بنوع الجنس أثناء التدريب العام للضباط وضباط الصف.

وعلى الصعيد الدولي، نريد للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أن يبقى موضوعاً سياسياً هاماً في الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ونرحب بإطار النتائج الاستراتيجية للأمم المتحدة، ومجموعة المؤشرات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي توجّه تنفيذ القرارات، كما نرحب بالتقرير الشامل عن سياسة مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية ومنظمة حلف شمال الأطلسي بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأخرى ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن للمحكمة الجنائية الدولية دوراً هاماً في إنهاء الإفلات من العقاب إزاء الجرائم المرتكبة ضد المرأة.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لعمل السيدة ميشيل باتشيليت، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تتصف قيادتها لذلك الدور بأهمية حاسمة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونتوقع أيضاً أن تضطلع هيئة الامم المتحدة للمرأة بدور نشط في المساعدة على تحويل المبادئ الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن من حبر على ورق إلى حقيقة واقعة. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراع المسلح، على مشاركتهما.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

**السيد نيونزيما** (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وأن أشيد بالأمين العام على تقريره (S/2011/598*).

إن الإرادة السياسية لحكومة بوروندي من أجل تعزيز الإنصاف والمساواة بين الجنسين إرادة راسخة. والواقع أن بوروندي انضمت إلى الاتفاقات الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان بيجين

ومنهاج العمل وغيرهما من الاتفاقيات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالمساواة وعدم التمييز على أساس نوع الجنس، وهي تنفذ سياسة وطنية بشأن نوع الجنس.

وبغية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، قررت حكومة بوروندي عدم اعتماد أو تنفيذ أي استراتيجية دون مراعاة واضحة للبعد الجنساني، من أجل ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في صنع القرار، وفي تحديد أولويات خطط العمل وتنفيذها. ونعمل في الوقت الراهن على صياغة خطة العمل الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ومن المتوقع أن يعتمدها مجلس الوزراء في الشهر المقبل. وتهدف الخطة إلى الاستجابة لأولويات الحكومة الوطنية والدولية، التي ترد في وثائق السياسات الوطنية، مثل ”الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، الجيل الثاني“، و ”الرؤية لعام ٢٠٢٥“، والنسخة المنقحة للسياسة الوطنية الجنسانية.

إن مضمون القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن المرأة والسلام والأمن بُني أساساً حول أربع ركائز – المشاركة، والوقاية، والحماية، والإنعاش. من حيث المشاركة في صنع القرار، أحرزت بوروندي تقدماً كبيراً. فعلى سبيل المثال، تم تجاوز معدل ٣٠ في المائة، وهي النسبة المنصوص عليها في دستور البلد، خلال فترة ما بعد الترشح للانتخابات في عام ٢٠١٠. إذ هناك حالياً تسعة مناصب وزارية من أصل ٢١ منصباً تشغلها نساء – أي ما يساوي ٤٣ في المائة. ومع هذه النسبة، تكون بوروندي في الطليعة قياساً ببقية أفريقيا. ومعدل تمثيل المرأة في مجلس الشيوخ يضع بوروندي في المرتبة الأولى في أفريقيا، والمرتبة الثانية على نطاق العالم، بعد بوليفيا.

ولدى التوظيف في قطاع الخدمة المدنية والقطاع الصناعي الخاص على حد سواء، فإن النساء والرجال يمرون بنفس عملية الاختيار، وتكون فرصهم متساوية. وفي كثير من الحالات، تحظى الطلبات المقدمة من النساء بتشجيع قوي. وفي المسائل المتعلقة بالسلام والأمن، يضم مجلس الأمن القومي في بوروندي امرأتين من بين أعضائه السبعة. ولقد اعتمد بالفعل الوزراء المعنيون خطط التكامل بين الجنسين في قوات الشرطة والجيش، ويجري حالياً تضمين المرأة على نحو متزايد كجزء من بعثات حفظ السلام على أرض الواقع في بلدان أخرى.

وفي مجال الوقاية والحماية، اتخذت حكومة بوروندي تدابير صارمة للثني عن الإساءة للفتيات كزوجات أو رقيق جنسي، عن طريق إنشاء وحدة شرطة للقاصرات والشؤون الأخلاقية تابعة لوزارة الأمن العام. وكجزء من مكافحة العنف القائم على نوع الجنس، تجري بانتظام دورات تدريبية للقوات العسكرية وقوات الشرطة الوطنية. وقبل كل شيء آخر، تم وضع استراتيجية وطنية لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس، وسوف تعتمدها الحكومة قريباً. بيد أن تنفيذ هذه الاستراتيجية سيتطلب دعماً قوياً من المجتمع الدولي.

وبالنسبة للإنعاش، تشجع الحكومة المرأة على تشكيل جمعيات، حتى يتسنى لها الحصول على المساعدة والدعم من الإدارة ومقدمي الدعم الآخرين. وفي إطار تنفيذ خطة العمل بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تريد الحكومة إنشاء صندوق دعم لمبادرات توليد الدخل بغية تعزيز القوة الاقتصادية للمرأة. وتشجع الحكومة أيضا صاحبات المشاريع على إنشاء منظمات، إذ من شأن ذلك تيسير البحث عن التمويل لتعزيز شركاتهن وقدراتهن الإدارية.

لا يزال يتعين التصدي للعديد من التحديات، من قبيل القضاء على العنف ضد المرأة ومكافحة الفقر وتغيير الأفكار السائدة وبناء قدرة المرأة من أجل تمكينها، من أجل التنفيذ الفعال للقرار. أود أن أختتم بتوجيه الشكر، باسم حكومتي، إلى جميع شركائنا في التنمية، الذين ما برحوا

يقدمون كل الدعم اللازم لتمكين المرأة البوروندية من احتلال المكانة اللائقة بها.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

**السيدة أندرسن** (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يشكل منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١١ إلى الرئيسة جونسون سيرليف وليماه غبوي وتوكل كرمان، اعترافا بأهمية تشجيع وتمكين المرأة على الاضطلاع بنصيبها الكامل في العمل من أجل السلام. واعترفت لجنة نوبل، في تنويهها بالجائزة، بالكفاح السلمي لهؤلاء النساء الثلاث من أجل سلامة المرأة وحقها في المشاركة على نحو كامل في أعمال بناء السلام.

يغطي أحدث تقرير للامين العام (S/2011/598*) المواضيع الأربعة المتمثلة في الوقاية والمشاركة والحماية والإغاثة والإنعاش. لقد حظيت قضايا الحماية، عن حق، باهتمام كبير. إن الممثلة الخاصة فالستروم وفريقها، وجهودهم الحثيثة للمساعدة في منع العنف الجنسي في النزاع ووضع حد لحصانة المرتكبين، تستحق دعمنا الكامل. ونتوقع قريبا الإعلان عن مساهمة مالية ايرلندية كبيرة لمكتبها.

لكن، كما جرى التشديد في أحيان كثيرة، لا ينبغي للتركيز على الطريقة التي يمكن أن يتسبب النزاع بها في إيذاء المرأة أن يجعلنا نغفل الدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة كعامل من عوامل تسوية النزاع والتعافي أو، كما قالت لجنة نوبل، تجعلنا نتجاهل الإمكانيات الكبيرة التي يمكن أن تشكلها المرأة للديمقراطية والسلام.

وتجاوزا لمجرد التأكيد على حق المرأة في المشاركة في صنع السلام أو بناء السلام – وهو حقها بالطبع، يسلم تقرير الأمين العام بما يمكن أن تجلبه المرأة إلى الطاولة وما يمكن أن يعنيه غيابها. وتوفر الجهود الرامية إلى تحقيق السلام التي تمنح المرأة أدوارا بارزة وفعالة فرصة أفضل لمعالجة المسائل الرئيسية في مرحلة ما بعد النزاع بنجاح. والنتيجة المنطقية واضحة كذلك: ”يؤدي إقصاء المرأة وافتقار المفاوضات إلى الخبرة في مجال الشؤون الجنسانية إلى انتكاسات لا رجعة فيها لحقوق المرأة“ (S/2011/598*، الفقرة ١٨).

ورغم أن اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأربعة اللاحقة بشأن الموضوع يشكل تحولا نموذجيا في ما يتعلق بالرماة والنزاع، لا يزال هناك تردد كبير في الكثير من الدوائر في إدماج المرأة كشريكة كاملة وعلى قدم المساواة في جهود السلام. ومن بين اتفاقات السلام التسع التي وقعت خلال عام ٢٠١٠، يتضمن اثنين فقط أحكام تكفل حقوق المرأة.

ثمة عيب أساسي في التصميم يلزم معالجته: لا تشكل عمليات السلام بصورة عامة لإشراك الأطراف الفاعلة غير التقليدية كالمجموعات النسائية أو منظمات المجتمع المدني الأخرى. لا بد من تغيير ذلك. ثمة حاجة إلى هيكلة العمليات منذ البداية للاستفادة من المؤثرات غير الرسمية وغير التقليدية، حيث أن المرأة، المترسخة في النسيج الاجتماعي للمجتمعات، لديها الكثير مما يمكن أن تقدمه.

وتشكل مرحلة الوساطة، عندما تكون الأمور لا تزال في حالة تقلب، فرصة جيدة لتمكين هذه المجموعات وإدماجها. وكما يشير الأمين العام في تقريره، من المهم بشكل حاسم إشراك العاملات في مجال بناء السلام والوسيطات في وقت مبكر قدر الإمكان في دورة منع نشوب النزاعات وتسويتها – وليس بمجرد إدماج نساء مفاوضات فحسب، بل عن طريق إدماج منظور جنساني أوسع، حتى يكون المنظور الجنساني خيطا يتخلل جميع القضايا الرئيسية لبناء السلام، بدلا من أن يكون مستقلا

كموضوع منفصل بذاته. إن نوع الجنس ليس مربعا توضع عليه علامة، وليس إيماءة على صواب الموقف أو السلوك السياسي. إن مكانه ليس في ذيل قائمة طويلة، إنه شاغل ينبغي ربطه بالنهج من بدايته إلى نهايته.

لقد تجلت الوعود والإمكانات التي تشكلها العاملات في مجال بناء السلام لوفد من السفيرات، بما فيه سفيرة أيرلندا لدى الاتحاد الأفريقي، قام بزيارة إلى السودان في وقت سابق هذا العام واجتمع مع قطاع عريض من العاملات في مجال بناء السلام والمشرعات والمشردات داخليا. ولاحظ تقرير الوفد تصميم المرأة على الاضطلاع بدور كامل في جهود منع نشوب النزاعات وأوصى بأن تضطلع المنظمات الدولية بالمزيد من المسؤولية عن تنفيذ أولويات المرأة والسلام والأمن.

يوفر الربيع العربي بوتقة لمعالجة مسائل تمثيل المرأة ومشاركتها. إن الأدوار البارزة والملهمة التي اضطلعت بها المرأة في المراحل المبكرة من الأحداث في القاهرة وبنغازي وأماكن أخرى، قد حل محلها شعور بأن المرأة تترك جانبا. إن المخاطر بالنسبة للمرأة واضحة، حيث تبدأ الثورات في الشوارع، لكن القرارات المهمة، في مرحلة لاحقة، قد تتخذ في الغرف المليئة بالدخان. وفي ذلك الانتقال، تخسر المرأة بسهولة؛ فهي قد ساعدت شجاعتها في القيام بالثورة، لكن قلة خبرتها بالسلطة تسمح للآخرين بتشكيل النتيجة.

أشارت الممثلة الخاصة فالستروم سابقا إلى خطر تحول الربيع العربي إلى شتاء قارس البرودة بالنسبة للمرأة العربية. وفيما تواصل تلك المجتمعات والحكومات المؤقتة التكيف والاستقرار، يجب أن يستخدم المجتمع الدولي نفوذه لكفالة تنفيذ التغييرات الديمقراطية الجارية وإعمال الدور الكامل الذي وعدت به المرأة.

يجب أن تكون الشعارات التي نهتدي بها هي ”التنفيذ“ و ”الإلحاح“. إن النوايا الطيبة والتعهدات الرسمية لا تكون ذات قيمة إلا بقدر تنفيذها. وعلينا جميعا أن نرقى إلى المستوى المطلوب.

كان تعهد أيرلندا الرئيسي في مناقشة العام الماضي بشأن الرماة والسلام والأمن هو وضع خطة عمل وطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) واعتمادها وتدشينها (انظر S/PV.6411). ويسعدني أن أعلن أن أيرلندا اعتمدت مؤخرا خطة عملها الوطنية وأن هذه الخطة سيبدأ العمل بها رسميا في الأسابيع المقبلة. واستفادت الخطة من مبادرة للتعلم جمعت بين نساء من تيمور – ليشتي وليبريا وأيرلندا وأيرلندا الشمالية لمناقشة أهم القضايا البالغة الأهمية التي تواجه النساء والفتيات في أوضاع الصراع وما بعد الصراع. وإذ ننفذ خطة عملنا الوطنية، ستواصل أيرلندا الاستماع إلى أصوات النساء المتأثرات بالصراع وتعزيز القدرات المؤسسية من خلال التدريب الشامل للأفراد المنشورين في الخارج ودعم البرامج التي تعزز مشاركة المرأة.

وكتبت لجنة نوبل، في تنويهها بجائزة نوبل للسلام في وقت سابق هذا الشهر تقول ”لا يسعنا تحقيق الديمقراطية والسلام الدائم في العالم إلا إذا حصلت المرأة على نفس الفرص كالرجل للتأثير على التطورات على جميع مستويات المجتمع“. ليس هذا مجرد رأي حسن في التنويه، بل بيان صريح بالواقع وبيان يستلزم اهتمامنا الكامل والعاجل.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد أباكان** (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن قضية تكتسي أهمية قصوى وأن أعرب عن تقديرنا العميق لجهودكم القيمة في هذا المجال.

وأود، كذلك، أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل ذي الصلة الوثيقة بالموضوع (*S/2011/598). ونرحب بالمذكرة المفاهيمية بشأن مشاركة المرأة ودورها في منع الصراعات والوساطة (S/2011/654). اسمحوا لي أيضا أن أقول إننا نرحب مع الارتياح بالتقدم الذي حققته هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحت القيادة المستنيرة للسيدة باتشيليت.

منذ اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تحقق تقدم في مجموعة كبيرة من القضايا تهدف إلى تعزيز الحماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات في الحالات المتأثرة بالصراع. وقد تم بناء منظور جنساني أقوى في عمليات ما بعد الصراع، فضلاً عن البرمجة والإبلاغ في الأمم المتحدة على نحو مطرد. وأصبحت المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، من العناصر الهامة في المداولات والإجراءات السياسية. إجمالاً، فإن هناك فهماً أفضل بدأ يترسخ الآن. ونحن نرحب ترحيبا حارا ونشيد بكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات النسائية التي تعمل بتفان في هذا المجال.

ومع ذلك، وكما بينت لنا المناقشة اليوم، وكذلك تقرير الأمين العام، فلا تزال هناك تحديات هائلة أمامنا. ولا تزال العديد من العوائق الهيكلية والمؤسسية قائمة. ولا تزال المرأة مهمشة إلى حد كبير في مجالات صنع القرار على الصعيدين الوطني والدولي، بسبب التحديات المستمرة، مثل القوانين التمييزية، والقوالب النمطية الثقافية، والافتقار إلى التعليم، وعدم القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية ونقص الفرص الاقتصادية، على سبيل المثال لا الحصر. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن مشاركة المرأة وإدماج المنظور الجنساني في جميع السياقات يكتسيان أهمية حيوية.

وينبغي لنا توسيع دور المرأة في جميع المجالات. فنحن بحاجة لأن تؤدي المرأة دوراً أكبر في مجال الدبلوماسية الوقائية والوساطة وحفظ السلام. ونحن بحاجة لأن تؤدي المرأة دوراً أكبر في إعادة الإعمار وبناء المؤسسات بعد الصراع. ونحن بحاجة إلى دور أكبر للنساء في التنمية المستدامة، وإلى أن يكنّ عوامل للتحول الاجتماعي.

وقد أصبح الربط المتكامل بين السلام والأمن والمساواة بين الجنسين والتنمية واضحاً. ويجعل هذا التفاعل مشاركة المرأة في عمليات السلام والتنمية المستدامة عاملاً معززاً على نحو متبادل. ولذلك ينبغي أن تعالج مسألة أمن المرأة عبر منهجيات شمولية عوضاً عن الحلول الجزئية المخصصة. وفي ذلك الصدد، في حين أننا يجب أن نضع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في محور الجهود التي نبذلها، يجب علينا مواصلة تشجيع ودعم مشاركتها في العمل من أجل السلام، بما في ذلك جهود الانتعاش بعد انتهاء الصراع وعملية التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، يسرنا بشكل خاص أن نلاحظ أنه تم الاعتراف بالربط بين الأمن والتنمية من جانب المجتمع الدولي على نطاق أوسع. ومما لا شك فيه أن الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية – تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – سوف يساعد على التأكيد على فعالية الجهود المبذولة في هذا المجال. وأود أن أذكر أيضا أن برنامج العمل (انظر A/66/134) الذي اتفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في اسطنبول في أيار/مايو يقترح عددا من الإجراءات المشتركة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على أن تتخذ خطوات ملموسة بالاشتراك مع أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية.

ويتم الاعتراف بالتداعيات الإيجابية لزيادة مشاركة المرأة في كل سياق، وفي كل مرحلة من مراحل الانتقال السياسي على نطاق واسع، وهي أمر بالغ الأهمية. وينبغي أن ينظر إلى حالات الانتقال السياسي على أنها توفر الفرص

لتعزيز دور المرأة في صنع القرار على كل المستويات. ومن المهم أيضا أن نضاعف جهودنا لمكافحة الإفلات من العقاب. وللأسف، فإن الصراعات المسلحة، والاضطرابات التي تعقب انتهاء الصراع، تؤثر على النساء والأطفال بدرجة أكبر. وينبغي توجيه التدابير المحددة الأهداف ضد مرتكبي جرائم العنف الجنسي والاغتصاب. ويجب علينا جميعا أن نكفل إنشاء آليات دولية فعالة للاستجابة لمثل هذه الجرائم، وتقديم مرتكبيها للعدالة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على دعم بلدي القوي للتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن الدوليين. وإذ نضع في اعتبارنا الانعكاسات الإيجابية لتزايد مشاركة دور المرأة في الشؤون الدولية، فإنه يتعين علينا أن نسعى جاهدين لمعالجة الأسباب الجذرية للتحديات التي تواجه ذلك الدور. وتركيا ملتزمة بتعزيز المكان الصحيح للمرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مجتمعنا.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل نيبال.

**السيد أشاريا** (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن خالص تقديره لكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن اليوم. وأشكر الأمين العام، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وممثلة المجتمع المدني، على إحاطاتهم الإعلامية هذا الصباح. نحن نقدر بشكل كبير هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي ستسلط الضوء بالتأكيد على المسائل المتعلقة بقضايا المرأة على جدول الأعمال العالمي.

لقد أبرز القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أهمية المرأة بوصفها صانعة للسلام ومن بناة السلام. وكان هذا القرار تحولا تاريخيا من المنظور التقليدي، الذي ينظر إلى المرأة على أنها مجرد متلق سلبي للمعاناة التي تنتجها الصراعات. وأكد القرار بحق، دور المرأة بصفتها مشاركة نشطة ولها أدوار هامة ولا غنى عنها تؤديها في صنع السلام وبناء السلام. وأصاب القرار بحثّه للدول الأعضاء على منظور المساواة بين الجنسين عبر ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في مجالات منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها، وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، وبناء المؤسسات.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الحادية عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فقد حان الوقت لتقييم الإنجازات التي حققناها، وتحديد التحديات، وتبادل خبرات النجاح والصعوبات التي نواجهها، لضمان رفع مستوى الجهد والدعم اللازمين للتنفيذ الفعال لهذا القرار. فقد كانت هناك جهود ملحوظة في طائفة واسعة من المجالات من قبل الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني من أجل تنفيذ القرار. ومع ذلك، فإن هناك مجالات تقتضي تضافر جهودنا فيها. فالبلدان الخارجة من الصراع بحاجة إلى شراكة حقيقية وتعاون من المجتمع الدولي لسد الثغرات في الموارد المالية والخبرات البشرية والتقنية اللازمة لإعادة بناء مجتمعاتها. وتظل الأهداف السامية والرؤية التي حواها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تظل حبرا على ورق فيما لو تركت البلدان الخارجة من الصراع دون ما يكفي من الموارد المالية والبشرية وبناء القدرات.

وتفخر حكومة نيبال بإبلاغ المجتمع الدولي بأنها قد اعتمدت خطة عمل وطنية لتنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) خلال فترة الخمس سنوات من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥. وبالنسبة لنيبال، وهي بلد خارج من الصراع، فإن اعتماد خطة عمل وطنية يمثل مظهراً من مظاهر التزامنا بجعل دور المرأة في بناء السلام والحكم في البلاد عموما دوراً هاماً. فخطة عملنا الوطنية محددة زمنيا، وتقوم على خمسة

أركان، هي المشاركة والحماية والوقاية والتعزيز، والإغاثة والانتعاش، والرصد والتقييم. وقد أعدت الخطة بناءً على مشاورات جرت على أوسع نطاق ممكن مع جميع أصحاب المصلحة، وعليه، فهي تنطوي على دور هام يضطلع به هؤلاء في تنفيذها. وعلى وجه الخصوص، فإن تزايد الوعي بحقوق المرأة ودورها المتزايد في الحكم المحلي، والقضايا الخاصة بالمرأة والأنشطة ذات الصلة بالتنمية هي مؤشرات جيدة للتقدم، وهو ما يمكن أن ننسبه إلى التحول الذي حدث في نيبال مؤخراً.

ونحن مستعدون وحريصون على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل التنفيذ الفعال لخطة عملنا الوطنية. وكما هو مكرس في دستور نيبال المؤقت، فإن ثلث البرلمان يتألف من النساء. وسوف يستمر هذا التمثيل السياسي وصولا إلى الهيئات المنتخبة على مستوى القرى. وتعمل لجان السلام المحلية في جميع المناطق بمشاركة المرأة بنسبة ٣٣ في المائة على الأقل، وقد تم تمكينها من معالجة القضايا ذات الصلة بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع على المستوى المحلي.

وظلت نيبال تواصل وضع الميزانيات على أساس جنساني لعدة سنوات، ويحصل عبره تعميم المنظور الجنساني على اهتمام خاص في جميع الأنشطة الإنمائية. وأدخلنا سياسة العمل الإيجابي في مختلف المجالات، بما في ذلك الخدمة المدنية، لكفالة وضع المرأة في مستويات صنع القرار في القطاع العام. ونحن ملتزمون أيضا بزيادة عدد النساء في الجيش وقوات الشرطة.

وأعطت حكومة نيبال أولوية قصوى لحماية وتعزيز حقوق المرأة. ومن رأينا أن ما تم إحرازه من تقدم وتنمية في هذا المجال لن يكون مستداماً ومنصفاً إلا في سياق عملية شاملة فحسب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المرأة هي صاحبة مصلحة رئيسية في تقدم أي بلد في من بلدان العالم، طالما أن لتعزيز دورها أثراً مضاعفاً قوياً في العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد اعتمدنا عدة تدابير لمكافحة العنف الجنساني، بما في ذلك إنشاء خط هاتفي ساخن مجاني في مكتب رئيس الوزراء، وإنشاء صندوق للوقاية من العنف الجنساني، وتشكيل لجان مختلفة لمكافحة العنف الجنساني في جميع المناطق وفي جميع أنحاء البلاد. إننا ملتزمون بإنشاء مراكز خدمة للأطفال والنساء في مراكز الشرطة في مختلف أنحاء البلد، للتحقيق والمقاضاة السريعين في حالات العنف الجنسي والجنساني.

بفضل دعم وتعاون الجميع فإننا عازمون على ترجمة التزاماتنا إلى أفعال. سيكون لضمان التنفيذ الفعلي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تأثير مفيد طويل الأجل على المجتمع الدولي ككل. فهو يضمن المكان الصحيح للمرأة بوصفها صانعة للسلام وبانية له وحافظة له، في هذا العالم المضطرب. وهذا ما نحتاج إليه أكثر في هذا الوقت. هذه المناقشة هي بالتالي خطوة قدما في رسم مسارنا من أجل التنفيذ الفعلي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش.

**السيد مؤمن** (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة نيجيريا لتنظيمها هذا الحدث الهام. كما أثني أيضا، على الأمين العام بان كي - مون، وميشيل باتشليت، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وغيرهم من المتكلمين بشأن المرأة والسلام والأمن على بياناتهم الثاقبة.

منذ أحد عشر عاما، اتخذ مجلس الأمن القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وبنغلاديش، بوصفها عضوا في المجلس آنذاك، وإحدى

الجهات الراعية الرئيسية للقرار، شاركت عن كثب في اعتماد تلك الوثيقة التاريخية، التي تسعى إلى ضمان حقوق المرأة ودورها في الأمن والسلام. إن القرارات التي اعتمدت في الوثيقة لا تنطبق على الدول فحسب، ولكن أيضا على الجهات الفاعلة المشاركة في عملية السلام بعد انتهاء الصراع. نشعر بشيء من الفخر بما أنجزناه قبل عشر سنوات.

بعد ذلك، تم اعتماد عدة قرارات، مثل القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠)، لدعم العملية التي بدأت في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومع ذلك، أصبنا بخيبة أمل نظرا لملاحظتنا بأن العنف ضد المرأة والفتاة مستمر، كما هو مفصل في تقارير عديدة. وكما ذكرنا سابقا، فإن الفتاة والمرأة تعانيان أشد المعاناة باعتبارهن ضحايا للنزاعات، بينما تحرمان غالبا من الفوائد في عملية السلام. لذلك، فإن المسؤولية تقع على عاتقنا لضمان أن اضطهاد المرأة والفتاة، لا سيما على أساس جنساني، قد توقف إلى الأبد.

إننا ندرك جيدا بأن الفقر والصراع على الموارد الشحيحة، والظلم والإجحاف الاجتماعي – الاقتصادي أمور تكمن في قلب الصراعات، وأنها كلها للأسف تهيئ أرضية خصبة للآفات الاجتماعية، بما في ذلك العنف ضد المرأة والفتاة. إن الأثر الناجم لا يؤدي فحسب إلى انعدام الأمن للمرأة والفتاة، ولكن يضعف أيضا من الاستقرار على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فضلا عن الأمن القومي. لذا، فإن حماية حقوق المرأة ليست خيارا، بل التزاما يتطلب اتخاذ إجراءات منسقة منا جميعا.

ندرك بأن تمكين المرأة سيؤدي إلى إدارتها للموارد وحصولها على قدرات القيادة الملائمة للإدارة الفعالة لتلك الموارد. ولذلك، فإننا نؤكد على تلبية الاحتياجات الاقتصادية للمرأة وضرورة مشاركتها دوليا على جميع المستويات وفي جميع أشكال صنع القرار.

ففي حين يمكن أن يتحقق الأول من خلال ضمان وصول المرأة ومشاركتها في الأنشطة المدرة للدخل والمشاريع، مثل الائتمانات البالغة الصغر والتعليم والتدريب المهني والصحة العامة، يمكن أن يتحقق الثاني من خلال توظيف النساء، لا سيما في المناصب العليا. من أجل فهم أكثر وضوحا لاحتياجات المرأة في الجنوب، يتعين علينا أن نضمن حصول المرأة من جنوب العالم على التقدير الواجب عند النظر في مثل هذا التوظيف. وليتحقق التنسيق السليم مع الميدان، يتعين ضمان التمثيل العادل للبلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطية، كما قررت سابقا الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

نؤمن بأنه يمكن ضمان مشاركة المرأة من خلال عملية شاملة. فعلى مستوى السياسة العامة، يتطلب ذلك إنشاء آلية لإدماج المرأة في عمليات صنع القرار، التي ينبغي أن تدعمها مبادرات بناء القدرات اللازمة على مستوى المجتمع، والتي من شأنها تمكين المرأة من المشاركة فعليا. إننا نؤمن بقوة بأن مناقشاتنا ومحادثاتنا، بدلا من التقوقع في عواصمنا، ينبغي أن تتجاوز الحدود والوصول إلى المرأة على مستوى القاعدة الشعبية، تلك المرأة التي أحيانا تجد نفسها غير قادرة حتى على العثور على الكلمات للتعبير عن عذابها. وينبغي القيام بذلك من خلال تمكين الشعب، ولا سيما المرأة، على مستوى القاعدة الشعبية. وذا لم نتمكن من فعل ذلك، سوف يكون تقدمنا بطيئا.

في بنغلاديش، من خلال خبرتنا في بناء الأمة وتمكين المرأة، تبنينا وجهة النظر تلك، ووضعنا ما سمته رئيسة وزرائنا، دولة الشيخة حسينة، نموذج السلام. تتمثل الرسالة الرئيسية

لهذا النموذج في تمكين الناس، بمن فيهم المرأة والفئات الضعيفة، من خلال تزويدهم بالتعليم ومساعدتهم في بناء مهاراتهم، عن طريق ضمان ممارستهم لحقهم في التصويت والمشاركة في الحوكمة، بواسطة رفع مستوى دخلهم، وذلك عبر التخلص من الفقر والجوع والقضاء على جميع أشكال التمييز والإرهاب. قدمت رئيسة وزراء بنغلاديش في بياها أمام الجمعية العامة (انظر A/66/PV.222)، نموذجها للمجتمع العالمي، حيث أنها مقتنعة بأنه في حال التوصل إلى السلام، فإن التنمية والرخاء سوف يتبعان. وسيكون من دواعي سرورنا تبادل خبراتنا مع الممثلين المهتمين.

في بنغلاديش، تشغل المرأة أعلى المناصب القيادية السياسية في البلد. ويضمن الدستور في بنغلاديش المساواة بين الرجل والمرأة في الإطار الأوسع نطاقا لعدم التمييز على أساس الدين أو العرق أو الجنس. كما اعتمدت الحكومة سياسة وطنية للنهوض بالمرأة وخطة عمل وطنية. إن لجنة تنفيذ تنمية المرأة، التي يرأسها وزير شؤون المرأة والطفل، ترصد تنفيذ سياسات لتمكين المرأة. كما أدخلت أيضا وضع الميزانية على أساس جنساني. وكانت النتائج ايجابية جدا. للاستشهاد بمثال واحد فقط، فإن نسبة التحاق الفتيات بالمدارس في المستويين الابتدائي والثانوي قد تجاوز عدد الفتيان، وساعد على ذلك الإعفاء من الرسوم الدراسية وتوفير رواتب للفتيات في المدارس الثانوية.

سنت الحكومة قوانين لحماية المرأة من العنف الأسري وهي الآن بصدد تنفيذ عدد من المشاريع لتطوير قدرات المرأة. وقد اتخذت العديد من الإجراءات الإيجابية التي تساعد المرأة المستضعفة والمرأة المسنة. وسعيا لإشراك المرأة في عمليات صنع القرار، فإن الحكومة قد اعتمدت نظام الحصص للنساء في البرلمان الوطني، وفي تعيين ضباط في الخدمة المدنية لدينا، بالإضافة إلى الانتخابات المباشرة والمسابقات المفتوحة.

في إطار صون السلم والأمن الدوليين، فإننا نفتخر بمساهمتنا المتواضعة بقوات عسكرية ووحدات شرطية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. حيث يدل توظيف المرأة في قوات الشرطة والجيش بوضوح على التزامنا بتمكين المرأة في المحافل الوطنية والدولية على حد سواء. ونحن سعداء لتمكننا من نشر وحدة كاملة – وحدة شرطة مشكلة من النساء – في البلد الصديق هايتي، عقب الزلزال المدمر الذي حدث هناك.

كما يسرني الإفادة بأن جميع أفراد وحداتنا من الذكور قد أطلعوا بشكل كامل على المسائل الجنسانية. ونحن نقدم ما يلزم من تدريب في العمل لتعزيز فهمهم وإدراكهم في ذلك الصدد. نحن ندرك بأننا في حاجة إلى تعميم المنظور الجنساني على جميع أنشطة واستراتيجيات منع نشوب الصراعات، ووضع آليات ومؤسسات فعلية للإنذار الجنساني المبكر، وتعزيز الجهود الرامية إلى منع العنف ضد المرأة، بما في ذلك مختلف أشكال العنف الجنساني.

في الختام، أود أن أكرر أننا في بنغلاديش نبذل قصارى جهودنا لضمان تمكين المرأة ومشاركتها في جميع مجالات الحياة، لأننا نعتقد أن تعليم فتى يعني تعليم شخص، بينما تعليم فتاة يعني تعليم أسرة. ونحن على استعداد لإدخال أي ممارسات جيدة تأتينا من العالم في سياستنا الوطنية، وبالمثل نحن على استعداد لتشاطر خبراتنا ذات الصلة مع الآخرين من أجل خير البشرية.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل كينيا.

**السيد كاماو** (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إعطائي الكلمة. إن كينيا ترحب بالقيادة أبدتها نيجيريا في عقد هذه المناقشة بشأن المرأة والسلام والأمن خلال رئاستها لمجلس الأمن. كما تقدر كينيا

أيضا دوركم، سيدتي، بصفتكم رئيسة للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إن ذلك في الواقع دليل واضح على إخلاصكم لمسائل ذات أهمية أساسية للمرأة والمجتمع الدولي ككل.

ومما لا شك فيه أن مسائل المرأة والسلام والأمن تبدأ من المرأة نفسها. إذ للمرأة أقوى الأصوات وأكثرها استدامة نصرة للنساء، وتحقيقا للسلام في مجتمعاتها والأمن في حياتها. وفي الشهر الماضي، فقدت كينيا، بل والعالم بأسره، نصيرة عظيمة لقضية المرأة. فقد توفيت السيدة وانغاري ماثاي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام. ونحن سنفتقدها ونفتقد شجاعتها. وبشعور بالسلوى رحبت كينيا بمنح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١١ لثلاث نساء متميزات، ايلين جونسون سيرليف وليماه غبوي وكلتاهما من ليبريا واليمنية توكل كرمان، تقديرا لنضالهن السلمي من أجل سلامة النساء وحق المرأة في المشاركة الكاملة في أعمال بناء السلام.

وفي العام الماضي، احتفلنا بمرور ١٠ سنوات على اتخاذ المجلس للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالإجماع. ويشكل هذا القرار، إلى جانب غيره من الصكوك الدولية، الأساس للتعاون بين جميع الجهات الفاعلة العاملة في هذا المجال، ويسهم في جدول الأعمال الأوسع نطاقا للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والمسألة التي نتناولها اليوم، المرأة والسلام والأمن، تستحق أقصى الاهتمام والدعم المطلق من قبل المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا التزام كينيا بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، جنبا إلى جنب مع قرارات المتابعة.

إن الوقاية هي بلا شك حجر الزاوية لأي استراتيجية للتصدي للتحديات التي تواجه المجتمع. ونلاحظ بارتياح مختلف الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونعتقد أنه يجب على البلدان أن تدمج وأن تعمم بشكل منهجي القضايا الخاصة بالمرأة في خطط عملها بغية معالجة المشكلة المتفاقمة المتمثلة في العنف الجنسي والعنف الجنساني أثناء الصراع، وحتى في زمن السلم. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان تقديم المزيد من الدعم للبلدان من أجل تعزيز التدابير الوقائية ودعم مؤسساتها في مكافحة هذه الشرور.

والاعتداء الجنسي هو في الواقع إحدى أكثر الجرائم انتشارا في عصرنا. ومن ثم، يتحتم على المجتمع الدولي دعم الأنظمة والمؤسسات الوطنية، مثل الشرطة والادعاء العام والقضاء، في مكافحة هذه الجريمة الخسيسة. ويود وفد بلدي أن يؤكد على أهمية التثقيف والاتصال باعتبارهما من أدوات منع ومكافحة العنف عموما. وفي هذا الصدد، يحث وفد بلدي هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة إعطاء الأولوية للتثقيف والاتصالات العامة في إطار ولايتها.

ووفد بلدي يعتقد أن مشاركة المرأة تعزز الوئام الاجتماعي والشمول وتقلل من احتمالات نشوب الصراع. وعليه، ينبغي أن تشارك المرأة بوصفها شريكا كاملا في مؤسسات الحكم. وقد رسخ الدستور الكيني الجديد مشاركة المرأة في جميع جوانب هياكل الحكم والحياة الاجتماعية بشكل عام في كينيا. وعلاوة على ذلك، فقد وضعت السياسة الوطنية بشأن الجنسانية والتنمية جدول أعمال طموحا يهدف إلى إدماج المرأة في التيار العام لعمليات صنع القرار من خلال إجراء إصلاحات تنظيمية ومؤسسية.

وبدأت هذه الجهود تؤتي ثمارها. وبرلمان كينيا القادم سيضم ٤٨ مقعدا مخصصا للمرأة في الجمعية الوطنية و ١٦ مقعدا في مجلس الشيوخ، بالإضافة إلى النساء اللاتي سيفزن في الانتخابات في مختلف الدوائر الانتخابية. وعلاوة

على ذلك، فإنه في جميع الحالات التي سيتم فيها تمثيل مصالح خاصة في البرلمان، ستُقسم المقاعد بالتساوي بين الرجال والنساء. وفي الوقت الحالي، فإن النساء ينتمين إلى عضوية اللجان الدستورية، مثل لجنة الحقيقة والمصالحة واللجنة المعنية بتنفيذ الدستور ولجنة الخدمة العامة، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن أن يشغل أعلى منصبين في أي هيئة عامة شخصان من نفس نوع الجنس، مما يوفر بالتالي فرصة متساوية للمرأة إما لأن تقود أو ترتقي في نهاية الأمر إلى أعلى المناصب القيادية في جميع المؤسسات العامة.

وكما سبق أن ألمحت، فإن كينيا تدين جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي، وما فتئت تدعو إلى الامتثال للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان في أوقات الصراع. فقضايا السلام والأمن لا يمكن التعامل معها بمعزل عن المواضيع الأخرى. ويجب أن تتاح للمرأة إمكانية الحصول على الموارد ومهارات مباشرة الأعمال الحرة، بما في ذلك خلق الوظائف، والأراضي والإسكان والعقارات. وبالتالي، فإنه حري بنا التأكيد على إتباع نهج متعدد الجوانب للقضاء على العنف ضد المرأة.

إن لمجلس الأمن دورا هاما في التعامل مع مسائل السلم والأمن دوليا. بيد أن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية مواطنيها من العنف. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي إلى بذل المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة المزيد من الجهود المتضافرة لدعم الجهود الوطنية لمنع ومعالجة القضايا التي لا تحصى المحيطة بالصراعات. وفي الواقع، فإن البلدان التي تشهد صراعات وتلك الخارجة حديثا من الصراع تواجه تحديات فريدة ستؤدي، إن لم تُعالج على نحو شامل، إما إلى استمرار الصراع أو السقوط مجددا في براثن الصراع.

أخيرا، تعرب كينيا عن امتنانها للأمين العام على تقريره الشامل (S/2011/598*) عن هذا البند من جدول الأعمال، والذي يسلط الضوء، في جملة أمور، على القطاعات الرئيسية التي أحرزت البلدان تقدما ملموسا فيها، ويحدد الثغرات والتحديات التي تواجه التنفيذ. وكينيا تشعر بالامتنان بشكل خاص إزاء المؤشرات المواضيعية التي جرى بموجبها تجميع تقارير الدول الأعضاء. وسيسعى وفد بلدي إلى مواصلة العمل مع جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصالح لضمان أن تحظى المؤشرات بالقبول على أوسع نطاق ممكن.

في الختام، أود أن أعيد التأكيد مرة أخرى على التزام كينيا بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي سياق القيام بذلك، يجب علينا ضمان قدر أكبر من الاتساق والتنسيق في تناول قضايا المرأة في حالات الصراع وما بعد الصراع بطريقة شاملة. وأشدد مرة أخرى على أن إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة يتيح لنا منبرا قويا جدا لمعالجة القضايا التي تؤثر على النساء بشكل عام والإسراع في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على وجه الخصوص. وتتوقع كينيا أن ترتفع هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى مستوى التحدي على وجه السرعة.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

**السيد دفع الله الحاج علي** (السودان): السيدة الرئيسة، ونحن اليوم نتداول حول بند المرأة والسلام والأمن، إنه لمن دواعي السرور والإعجاب أن نرى ١١ سيدة يمثلن بلدانهن اليوم ويقدن وفودهن في مجلس الأمن. وهذا في حد ذاته يدلل على تعزيز دور المرأة.

السيدة الرئيسة، في المستهل أجدد لكم التهنئة وأنتم تتوجون رئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر بتخصيص هذه

المناقشة المفتوحة للتداول حول موضوع المرأة والسلام والأمن، وذلك بعد مرور أحد عشر عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن الموضوع، والذي تم في ضوئه اعتماد خطة العمل على نطاق المنظومة وتحديد المؤشرات المعيارية لقياس التقدم المحرز والإطار الزمني لتنفيذ هذه المؤشرات على المستويين الدولي والقطري، مثلما عكسه تقرير الأمين العام المعروض علينا (S/2011/598*).

ونستلهم بهذه المناسبة ضرورة الدفع قدما باتجاه التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) خلال العقد المقبل من خلال اعتماد خطط عمل قطرية شاملة ومتماسكة بهذا الخصوص. وننوه إلى أهمية تطوير قدرات الدول الخارجة من النزاعات، خاصة وأن بند المرأة والسلام والأمن قد أصبح من أنشط البنود في جدول أعمال مجلسكم الموقر خلال العقد المنصرم.

إن الحديث عن أوضاع المرأة يجعلنا نقول بكل فخر أن للسودان قدما راسخة ومبادرة سبّاقة في هذا المجال، إذ كانت المرأة السودانية شريكا أصيلا في الحياة السياسية وصنع القرار إذ شاركت في انتخابات أول برلمان سوداني عام ١٩٥٤ قبيل إعلان الاستقلال. ثم تطور ذلك الكسب النسوي إلى انتخاب المرأة عضوا أصيلا في برلمان السودان عام ١٩٦٤ عقب الاستقلال.

طبَّق بلدي مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي بين المرأة والرجل منذ العام ١٩٦٧. وطوّرت التشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة. عندما ضُمّن مبدأ التساوي في سن المعاش بين المرأة والرجل عام ٢٠٠٣.

أما فيما يتعلق بتعزيز حقوق المرأة السودانية في المشاركة السياسية فقد شهدت تطورا نوعيا بموجب قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٨ الذي نص على رفع مستوى مشاركة المرأة إلى نسبة ٢٥ في المائة للتمثيل في البرلمان الاتحادي والبرلمانات الولائية وهو ما طُبق عمليا في انتخابات العام الماضي (أي أن ربع البرلمان السوداني الآن من النساء). ذلك، بينما يؤكد التقرير المعروض عليكم (S/2011/598*) في الفقرة (٢٣) أن نسبة مشاركة النساء في البرلمانات على مستوى العالم الآن ١٩ في المائة.

أما فيما يتصل بمشاركة المرأة السودانية في الخدمة المدنية البالغة نسبة ٦٦ في المائة في مجملها، فأشير هنا، على سبيل المثال لا الحصر، إلى أن النساء السودانيات في سلك القضاء وحده بلغ عددهن (٧٩) قاضية وصل عدد كبير منهن لدرجة قاضي المحكمة العليا. كما تقلدت المرأة السودانية مناصب قيادية رفيعة في الدبلوماسية وأصبحن سفيرات للسودان في العديد من الدول. وهناك عدد كبير من الطبيبات المتخصصات في مجالات الطب الحيوية. وتقلدت المرأة وظائف قيادية في القوات المسلحة والشرطة والأمن.

فيما يتعلق بمحاربة ظاهرة العنف ضد المرأة، اعتمدت حكومة السودان منذ عام ٢٠٠٧ استراتيجية وطنية عكفت على إعدادها جميع الجهات ذات الصلة الرسمية منها والشعبية. اشتملت تلك الاستراتيجية على ستة محاور خاصة بتعزيز وتفعيل مشاركة المرأة وهي (ترسيخ السلام وصون الحقوق، المشاركة في اتخاذ القرار، التنمية الاقتصادية، التعليم، الصحة والبيئة، فض النزاعات)، وقد طبقت تلك الاستراتيجية على المستويات المركزية والولائية. ونشير هنا إلى أن المعايير الواردة في الفقرة (٣) من تقرير الأمين العام تكان تكون مطابقة تماما للمعايير المضمنة في استراتيجيتنا الوطنية. أنشأت حكومة السودان العديد من المراكز المتخصصة على المستويين المركزي والولائي لتنسيق جهود المرأة في مجالات السلام والتنمية وتقديم الإرشادات والاستشارات النسوية فيما يتصل بتعزيز مبدأ المساواة والمنظور الجنساني. وحريّ بالإشارة هنا أن برامجنا الوطنية الخاصة بإعادة التوطين ونزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج قد أعطت بدورها أولوية خاصة لأوضاع النساء وذلك بالتنسيق اللصيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ونود من هذا المنبر أن نشيد بالتعاون القائم مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ودوره الفاعل في ترجمة مضامين خطة العمل سالفة الذكر إلى واقع ونتطلع لأن يقوم هذا الصندوق من خلال هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالاضطلاع بدور أكبر فيما يتصل بدعم القدرات الوطنية والجهود الرامية لترقية أوضاع المرأة.

وإذ نستعرض تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن لا بد لنا من التذكير بالجوانب المترتبة على أوضاع المرأة في سياق تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية إذ أن دعم قدرات الدول النامية وتمكينها من بلوغ تلك الأهداف يؤمن بدوره أقصر الطرق لتطوير أوضاع المرأة استرشادا بمضامين مناهج عمل بكين خاصة في ضوء الترابط الوثيق بينه وبين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأثرهما على التقدم المحرز في مجالات النهوض بالمرأة.

احتفلت حكومة السودان العام الماضي بإحياء الذكرى السنوية العاشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، إذ نُظمت في بلدي الخرطوم محاضرة موسَّعة ويوم مفتوح احتفاء بالمناسبة، وذلك بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في السودان آنذاك والمكاتب القطرية لوكالات الأمم المتحدة بالبلد وفي مقدمتها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وقد كان ذلك الاحتفال مناسبة طيبة لإبراز سياسات حكومة السودان الرامية لتعزيز وضع المرأة والقضاء على جميع أشكال العنف ضدها وذلك في إطار خطتنا القومية لمكافحة العنف القائم على النوع والتي شرعنا في تنفيذها منذ عام ٢٠٠٥، عبر أجهزتنا المختصة وفي مقدمتها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وإدارة الشرطة المجتمعية بوزارة الداخلية، وإدارة محاربة العنف ضد النساء بوزارة العدل.

إن معالجة أوضاع المرأة في حالات النزاع المسلح ترتبط ارتباطا وثيقا بجهود المعالجة المتكاملة لجذور ومسببات النزاعات. ولذلك فإننا نتفق مع ما جاء في التقرير بشأن خطة العمل القائمة على مبدأ معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات مثل الفقر وانعدام التنمية ومشكلة التغير المناخي، وذلك استنادا إلى حقيقة أن الحرب هي الحرب وأينما اندلعت فسوف تطال آثارها السالبة الشرائح الضعيفة في المجتمعات مثل النساء والأطفال. ومن هذا المنطلق فإننا نؤكد على أن التسوية السياسية الشاملة والمستدامة للنزاعات هي أم الحلول لكافة القضايا المتعلقة بأوضاع المرأة في النزاع المسلح.

كما نؤكد أن الإجراءات التي يتخذها المجلس لا بد أن تُبنى على التقارير القطرية التي تقدمها الدول وعلى المعلومات الصحيحة التي ترد في تقارير الأمين العام الدورية عن الموضوع، وليس على المعلومات التي ترد في تقارير بعض المنظمات غير الحكومية أو في وسائط الإعلام.

كما نشجع قيام الأمم المتحدة وبعثاتها بتنظيم حلقات العمل وحلقات التشاور المباشر مع المعنيين في الدول المتضررة بالنزاعات، لتبادل الخبرات في الجوانب المتصلة بأوضاع المرأة في حالات النزاع المسلح.

ختاما، نتطلع إلى أن تفضي مداولات مجلس الأمن حول هذا الموضوع الهام إلى بلورة منهج متكامل للتعامل مع موضوع المرأة والسلام والأمن. فالمرأة نصف المجتمع – بل هي المجتمع كله.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قيرغيزستان.

**السيد قديروف** (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): أود بداية أن أشكركِ، سيدتي، ووفد نيجيريا، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وترحب قيرغيزستان بتقرير الأمين العام (S/2011/598*) وبتوصياته، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي الذي ينبغي الاسترشاد به في الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي في السنوات العشر التالية.

لقد حققت قيرغيزستان انطلاقة كبيرة في غضون السنتين الماضيتين على صعيد النهوض بمشاركة المرأة في حياة البلد السياسية وتطبيق الإصلاحات الديمقراطية واتخاذ زمام المبادرات السلمية. وأسفر الاستفتاء الوطني الذي أجري في عام ٢٠١٠ عن انتخاب أول رئيسة للجمهورية في آسيا الوسطى. واليوم تحتل النساء ثلث مقاعد البرلمان تقريبا. وتحتل النساء أيضا مناصب رئيسة المحكمة العليا والمدعية العامة ورئيسة المصرف الوطني. ومن المناصب التي تحتلها النساء وزيرات ومحافظات ورئيسات لمختلف المنظمات غير الحكومية.

وفي أعقاب الصراع فيما بين الطوائف في عام ٢٠١٠ في جنوب قيرغيزستان، أوليت أهمية خاصة لدعم المبادرات النسائية في مجال حل الصراع وبناء السلام والتعمير فيما بعد الصراع. وفي ذلك الوقت العصيب وحدت النساء الناشطات صفوفهن وشكّلن شبكة حفظ السلام النسائية من أجل وضع حد للصراع والعنف ولمنع تكرار الأحداث المأساوية التي وقعت.

وينوه بلدي برد الفعل السريع والحسن التوقيت لصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، الذي موّل المشاريع الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والتعمير في فترة ما بعد الصراع. وتوجد لشبكة بناء السلام النسائية اليوم ٢٠ لجنة سلام نسائية محلية وتعمل اللجنة بمثابة نقطة اتصال بين المجتمعات المحلية والحكومة المركزية.

وتؤمن قيرغيزستان بأن الدور الأساسي في تنسيق التدابير المتفق عليها بشأن مشاركة المرأة في منع الصراعات وجهود بناء السلام ينبغي أن يؤديه الكيان الجديد، هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ومن خلال الشراكات الوثيقة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بدأت شبكة حافظات السلام القيرغيزيات تنفيذ ١١ مشروعا في أيار/مايو تهدف إلى رعاية الوئام بين الطوائف وكفالة السلام في المناطق التي عانت من الصراع في قيرغيزستان. ونرى من الضروري أيضا الترويج بحماس أكبر لذلك العنصر في استراتيجية عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى.

وتؤمن قيرغيزستان بأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تمثل أداة مفيدة لصون السلام في مناطق الصراع. وفي ذلك الصدد يؤيد بلدي الجهود المبذولة لتحسين دور المرأة في البعثات الميدانية لعمليات حفظ السلام. وسيكون من الأهمية بمكان توسيع نطاق البرنامج التدريبي الموجه لتأهيل النساء لشغل المناصب المناسبة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتعتزم قيرغيزستان أن تحقق في المستقبل زيادة عدد النساء الملتحقات بوحدات الجيش والشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد وضعنا مشروع قانون لعرضه على الهيئة التشريعية يتضمن المبادئ والإجراءات اللازمة لمشاركة الجمهورية القيرغيزية في صون السلم والأمن الدوليين، ويتضمن المشروع منظورا جنسانيا أيضا.

الإجراءات الوقائية في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، بما في ذلك الإصلاح الشامل للنظام القضائي ونظام

إنفاذ القانون، تتسم بالأهمية لأنها تشكل السبيل الوحيد لكفالة سيادة القانون وتوفير حماية أفضل لحقوق المرأة، لا سيما بحمايتها من العنف وزيادة مشاركتها في قطاع إنفاذ القانون. ويؤمن بلدي بأن التجربة الايجابية في ذلك المجال يجب تعميمها على المجالات الأخرى ونشرها.

ختاما، أود أن أنوه بأننا شرعنا في العمل بشأن مشروع استراتيجية وطنية معنية بتحقيق المساواة الجنسانية في الجمهورية القيرغيزية بحلول عام ٢٠٢٠، وكذلك بشأن مشروع خطة عمل وطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ لتحقيق المساواة الجنسانية في الجمهورية القيرغيزية. وستتضمن هاتان الوثيقتان أحكاما تنص على المزيد من التدابير الرامية إلى تعزيز دور المرأة في مجال السلام والأمن، بما في ذلك تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

**السيد إرازريز** (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يشكركِ، سيدتي، على عقد هذا الاجتماع الهام المكرس للمرأة والسلام والأمن. ونود أن نعلن عن تأييدنا لبيان ممثل سويسرا بالنيابة عن الدول الأعضاء في شبكة الأمن البشري.

يتقدم وفدي بالشكر إلى الأمين العام بان كي - مون على تقريره الشامل (S/2011/598*) والإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. ويكشف التقرير عن حقيقة أنه لئن كان بعض التقدم قد تحقق في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن أوضاع المرأة في الصراع وفي حالات ما بعد الصراع لم تتحسن تحسنا ملموسا. ولذلك نرحب بالإطار الاستراتيجي الذي اقترحه الأمين العام للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. وعلى نفس المنوال يرحب وفدي بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة ميشيل باشليت، وكيلة الأمين العام لشؤون المساواة الجنسانية وتمكين المرأة.

لا يشك أحد في أن تأسيس هيئة الأمم المتحدة للمرأة كان معلما تاريخيا على طريق الدفاع عن حقوق المرأة وحمايتها. وفي حزيران/يونيه قدمت وكيلة الأمين العام باشليت للدول الأعضاء الخطة الاستراتيجية الأولى، التي يؤيدها بلدي تأييدا تاما.

وبعد ١١ سنة من اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يواصل المجلس تحقيق التقدم في وضع المبادئ الإرشادية بشأن تعزيز حماية النساء في حالات الصراع المسلح. وتحقيقاً لذلك، اتخذ مجلس الأمن في عام ٢٠٠٨ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) الذي يشير إلى أن العنف ضد المرأة في النزاعات المسلحة ما زال يرتكب. وفي ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، اتخذ المجلس القرار ١٩٦٠ (٢٠١٠). ومن الجوانب الهامة التي استُرعِي الانتباه إليها ضرورة زيادة مشاركة المرأة في العمليات السياسية، وخاصة في الوساطة وعمليات حفظ السلام وبناء السلام. وفي هذا الصدد، فإن الاجتماع الذي نظمه جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة في إطار الدورة السادسة والستين للجمعية العامة بشأن المرأة والمشاركة السياسية يكتسي أهمية خاصة. ويرى وفدي أنه ينبغي عقد اجتماعات مماثلة على الصُعد الإقليمية والوطنية والمحلية.

وفيما يتعلق بعملية بناء السلام، تحيط شيلي علماً بالعمل الذي تضطلع به لجنة بناء السلام والرؤية الخاصة بالمساواة الجنسانية التي أدمجتها في عملها، تماشياً مع القرارات التي أنشئت اللجنة بموجبها. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن صندوق بناء السلام قد خصص موارد كبيرة لإدماج المنظور الجنساني في المشاريع التي يمولها.

إن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ليس حكراً على مجلس الأمن أو منظومة الأمم المتحدة فحسب، بل إنه

واجب على المجتمع الدولي برمته أيضاً. وفي هذا الصدد، يعتبر وضع وبلورة خطة عمل وطنية أمراً أساسياً. وشيلي لديها خطة عمل وطنية خاصة بها منذ عام ٢٠٠٩. ومن خلال إشراك قطاع عريض من المجتمع المدني في إعدادها، وإدماج توصيات سابقة للأمين العام، صممنا خطة عمل متكاملة تجتمع فيها، وبكل الفعالية الممكنة، الوكالات المكلفة بمنع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها، مع الإدماج الشامل لمنظور جنساني. وتتركز خطوط العمل الرئيسية في تلك الوثيقة في تطبيق نهج جنساني ينطوي على احترام حقوق الإنسان والنهوض بها، وتعزيز المشاركة المتكافئة للمرأة في عمليات حفظ السلام وفي هيئات صنع القرار ذات الصلة، ومراعاة المنظور الجنساني بأوسع مدلولاته في تصميم سياساتنا للتعاون الدولي وفي تنفيذها، وتعزيز القدرة التقنية للموظفين العموميين والمجتمع المدني فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية والأمن والصراع، والنهوض بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيد الإقليمي من خلال تبادل الخبرات والتعاون الدولي على المستوى الثنائي وعن طريق عمليات حفظ السلام الإقليمية التي تشارك فيها شيلي، لا سيما في إطار بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وختاماً، نعرب عن تأييدنا للبيان الرئاسي للمجلس اليوم (S/PRST/2011/20)، الذي يؤكد مجدداً على التزام هذه الهيئة الأساسية بالتنفيذ الكامل والناجع للقرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، كما يؤكد على ما جاء في البيانات الرئاسية السابقة ذات الصلة.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

**السيد شيكيهوارا** (بيرو) (تكلم بالإسبانية): وفدي يشكركم، سيدتي الرئيسة، على مبادرة عقد مناقشة مفتوحة بشأن دور المرأة وموضوع السلام والأمن. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (*S/2011/598)، وأن أنوه إلى أهمية البيانات التي استمعنا إليها طوال اليوم.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المتخذ قبل ١١ عاماً، يمثل علامة أساسية لأنه منذ اتخاذه، بات موضوع دور المرأة في السلام والأمن يشغل حيزاً هاماً في جدول أعمال مجلس الأمن. ونتيجة لذلك، أصبح هذا الدور هاماً وأساسياً في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وكان هذا القرار نقطة الانطلاق لتطورات لاحقة بشأن هذا الموضوع في مجلس الأمن عندما يتعلق الأمر بكفالة مشاركة المرأة في حفظ السلام وبناء السلام، وفيما يتعلق مكافحة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات على وجه الخصوص. لذلك، وإلى جانب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، يوفر القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) للمجتمع الدولي إطاراً معيارياً للنظر في احتياجات المرأة في حالات الصراع وما بعد الصراع.

ومثلما نقر جميعاً اليوم بوضوح، فإن النساء يشكلن عناصر حاسمة الأهمية في كل مرحلة من عمليات بناء السلام الطويلة الأمد، ولذلك نتفق مع الأمين العام في ضرورة تشجيع مشاركة المرأة كجزء أساسي في جهود إقرار السلام وصونه وبنائه.

وفي هذا السياق، يود وفدي أن يشير إلى أن بلدي يسهم بمراقبين عسكريين. ويسرني أن أعلن أنه، في تشرين الثاني/نوفمبر القادم، سترسل بيرو نساء للعمل ميدانياً في عمليات حفظ السلام.

لقد أكدنا من قبل مراراً أنه ينبغي ألا نسمح أبداً بأن يُنظر إلى العنف الجنسي باعتباره نتيجة حتمية للصراع المسلح. ولذلك، نرحب بسياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء العنف والإيذاء الجنسيين التي درج الأمين العام على دمجها في عمليات حفظ السلام. ونرى أيضاً أن التدريب والتوعية للأفراد العسكريين الذين يجري نشرهم في الميدان أساسيان لتمكينهم من الاستجابة بطريقة ملائمة وحسنة التوقيت عندما يواجهون حالات للعنف الجنسي.

ولأن مكافحة الإفلات من العقاب على العنف القائم على نوع الجنس أمر أساسي لعمليات حفظ السلام، ينبغي للدول أن تعزز نظمها القضائية حتى يتسنى تقديم الحالات من هذا القبيل للمحاكمة. وفي هذا الصدد، سيظل من الأهمية بمكان مواصلة السعي للتصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

والنساء عناصر بالغة الأهمية في الركائز الثلاث لتحقيق سلام دائم، وهي الإنعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والشرعية السياسية. وفي هذا الإطار، من الضروري التركيز في كل مراحل ما بعد الصراع على تعزيز سيادة القانون إلى جانب تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً بغية ضمان إدماجها الكامل في المجتمع.

وبلدي يدعم بقوة العمل الذي يضطلع به جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة حالياً ونشجعه على مواصلة الإسهام الفعال في تنفيذ القرارات ذات الصلة بالسلم والأمن، إلى جانب المتابعة فيما يتعلق بالمؤشرات التي قدمها الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وبالمثل، يقدر بلدي تقديراً عالياً العمل الذي تقوم به الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في الصراع والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال في الصراع المسلح بشأن الجوانب المتصلة بالمرأة والسلام والأمن، وخاصة فيما يتعلق بمنع العنف الجنسي.

وترى بيرو أن الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والمزمع عقده في عام ٢٠١٥، سيكون فرصة لاستعراض شامل للتقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء في المجالات ذات الأولوية، ألا وهي المنع والمشاركة والحماية والإغاثة والإنعاش، علاوة على التوصيات المقدمة من الأمين العام أو من فريق عامل قد يُنشأ لتنفيذ القرار.

لقد أحرزنا تقدماً في الاعتراف بأهمية مشاركة المرأة في السلام والأمن. ومع ذلك، ما زلنا نواجه تحديات كثيرة. ومن الأهمية بمكان أن تتضافر جهودنا كيما يتسنى للنساء والفتيات أن يمارسن حقهن في العيش بلا خوف وبلا عنف وباحترام ومساواة في الفرص.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمسؤولة الاتصال المدني بمنظمة حلف شمال الأطلسي لدى الأمم المتحدة.

**السيدة ليماس – مانياتي** (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني كثيرا أن أكون هنا اليوم لأمثل منظمة حلف شمال الأطلسي في هذه المناقشة الهامة.

إن نهج منظمة حلف شمال الأطلسي تجاه تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يستند بقوة إلى إطار بناء وصون السلام والأمن المستدامين. ومع مشاركة ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ من الرجال والنساء حاليا في العمليات، المنتشرة من أفغانستان إلى غرب البلقان، أظهرت المنظمة بوضوح أن مشاركة المرأة في العمليات أساسية إذا كان لنا إقامة العلاقات وبناء الثقة مع المجتمع المدني.

وشكلت الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي احتُفل بها في العام الماضي، حافزا لمزيد من المبادرات وقوة دفع لمواصلة المشاركة على المستوى الرفيع. وبالنسبة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، برز ذلك في

مؤتمر القمة المعقود في لشبونة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، عندما جدد رؤساء دول وحكومات التحالف التزامهم السياسي بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي الوقت ذاته، أقروا تقريرا شاملا بشأن تنفيذ سياسة الحلف وخطة عمله بشأن تعميم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العمليات والبعثات التي يقودها الحلف. وقد وجهت الوثيقتان عملنا في عام ٢٠١١، حيث حددتا أهدافا عملية، مثل تعزيز التوازن الجنساني على مستوى كبار المسؤولين في العمليات والبعثات التي يقودها الحلف والتشجيع على تضمين المنظور الجنساني في مبادرات التدريب الوطني، على أن تتحقق تلك الأهداف بحلول مواعيد محددة بوضوح. وفي إطار جهودنا لتعميم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العمليات والبعثات العاملة بقيادة الحلف، أضفنا مجموعة أولية من المؤشرات، التي جعلت إحراز مزيد من التقدم قابلا للقياس بسهولة أكبر.

وفي الميدان، قادت جهودنا إلى إنشاء وملء مناصب متعلقة بالشؤون الجنسانية في عملياتنا، من أفغانستان إلى غرب البلقان. ومنذ عام ٢٠٠٩، عندما انتُدب أول مستشار جنساني عسكري إلى مقر القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، شهدنا زيادة كبيرة في المناصب المتعلقة بالمسائل الجنسانية في العمليات والبعثات العاملة بقيادة الحلف. والأهم من ذلك، أن المنظور الجنساني يصبح بشكل مطرد وشامل جزءا لا يتجزأ من تخطيط عملياتنا.

وفي مجالات التعليم والتدريب، يُدرج المنظور الجنساني حاليا في أغلبية نماذج جهود التدريب في فترة ما قبل الانتشار. وهذا مجال نشعر بأننا يمكن أن نستفيد فيه من خبرات المنظمات الدولية الأخرى. وبناء على ذلك، يسعدنا أن نساهم في مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يهدف إلى دعم التعميم الجنساني في إصلاح القطاع الأمني في غرب البلقان. ونأمل أن يستمر البرنامج، والتعاون المماثل الذي بدأناه فعلا مع الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأن يتعزز في الأعوام القادمة.

وقد واصلنا أيضا دعم الشبكات النسائية، وخاصة في أفغانستان، حيث تؤدي تلك الشبكات دورا رئيسيا في تطوير الإدارة وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما نشارك بفعالية في تدريب النساء اللاتي يشكلن جزءا من القوات المحلية.

وإذا نتطلع إلى المستقبل، نعلم أنه يتعين علينا القيام بالمزيد من العمل. وسوف نواصل جهودنا لتعميم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عملياتنا، وتطوير التعليم والتدريب في الأطر المدنية والعسكرية، وتشاطر الخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وتشجيع الدول على تعزيز مشاركة النساء في قواتها المسلحة.

ومن خلال قيامنا بذلك، نسعى إلى مواصلة العمل على جعل مبادئ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة جزءا لا يتجزأ من العمل اليومي لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

**السيد دي ليغليسيا** (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي.

بعد أحد عشر عاما من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، نجد الآن بين أيدينا مجموعة تنظيمية هامة من القرارات والبيانات. والأهم من ذلك، أننا نملك الدليل القاطع على أن المرأة هي عامل التغيير الأفضل في بناء السلام عندما تتوفر لها الموارد والأطر القانونية للقيام بذلك.

وترحب إسبانيا بتقرير الأمين العام (S/2011/598*)، وتدعم بالكامل التوصيات الواردة فيه، وكذلك البرنامج الطموح للأهداف التي يمكن قياسها، أو الإطار الاستراتيجي للنتائج، المرفق بالتقرير. ومن الأمور الأساسية أن يقوم المجلس ليس بتكريس الجهود للمناقشة المواضيعية ومواصلة تعزيز مجموعة الأدوات التنظيمية لمسألة المرأة والسلام والأمن فحسب، بل ينبغي له أيضا أن يعمم المسألة في جميع أعماله وقراراته.

وفضلا عن ذلك، يرحب وفد بلدي مرة أخرى، في هذا المجال، بعمل هيئة الأمم المتحدة المعنية بشؤون المرأة وبمديرتها التنفيذية، السيدة ميشيل باتشيليت.

وقد وضع بلدي خطة عمل بشأن المرأة والسلام والأمن في عام ٢٠٠٧، وتم استكمالها مرتين منذ ذلك التاريخ. وقد تطلب التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات المتخذة لاحقا جهودا كبيرة في إطار التعاون، مع الوزارات الست المشاركة، والاتصالات الجارية مع منظمات المجتمع المدني المشاركة في جميع مراحل العملية، بما في ذلك التنفيذ العملي للإجراءات الملموسة. كما تضمنت الخطة العامة للتعاون الإسباني برنامج عمل بشأن المرأة وبناء السلام، المطبق بشكل شامل في حالات ما بعد انتهاء الصراع، وذلك في سياق الاستراتيجية بشأن المسألة الجنسانية والتنمية.

وفيما يتعلق بالإجراءات المحددة التي اتخذت مؤخرا، أود أن أسلط الضوء على الصيغة الأولى للدورة الدراسية الدولية بشأن النهج الجنساني الشامل حيال العمليات، التي نظمتها وزارة الخارجية والتعاون والدفاع في بلدي، بالتعاون مع الإدارات القرينة في حكومة هولندا، وعقدت الدورة في الفترة من ١٤ إلى ١٨ حزيران/يونيه في مدريد. وتركز الدورة الدراسية على تنفيذ النداءات الدولية، وتحديدا القرار ١٩٦٠ (٢٠١٠)، وتوصيات مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في لشبونة، بهدف بذل جهود أكبر لتدريب العاملين المدنيين والعسكريين بشأن المسائل الجنسانية. وتركز الدورة الدراسية من خلال التمارين العملية على إدماج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام المدنية والعسكرية في مختلف أنواع الصراعات. وشارك في الدورة الدراسية أكاديميون محترفون ومتكلمون عسكريون ومدنيون من الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

وانطلاقا من روح التعاون ذاتها بين الحكومة والمجتمع المدني، نقوم فعلا بأنشطة تدريبية مستلهمة إلى حد كبير من توصيات الأمين العام الواردة في أحدث تقرير له. وستُجمع تلك الأنشطة في النسخة المستكملة الثالثة من خطة العمل الإسبانية، التي تجري صياغتها حاليا.

ويجب أن يواصل المجتمع الدولي سعيه إلى تحقيق السلام والأمن، وينبغي له أن يستخدم قدرات المرأة بوصفها عاملا للتغيير. وفي هذا العام، قدّرت لجنة نوبل جهود النساء اللاتي كافحن في مختلف الميادين من أجل تحقيق السلام، مما قدم دليلا آخر على القيمة المضافة لعملهن وعلى أهمية استمرارهن في بذل تلك الجهود، التي يمكن دائما التعويل فيها على تعاون حكومة إسبانيا.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

**السيد خان** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في تهنئتكم، سيدتي الرئيسة، على تولي رئاسة المجلس، وأن أعرب عن تقديري لكم على عقد هذه المناقشة. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام على تزويدنا بتقريره (S/2011/598*)، والمتكلمين الآخرين على إحاطاتهم الإعلامية الهامة بشأن موضوع مناقشتنا.

وقد حظي اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالإشادة بوصفه معلما ورائدا. فلأول مرة، تم الاعتراف بأهمية مشاركة المرأة الكاملة في منع نشوب الصراعات وحلها وفي بناء السلام على جميع المستويات. ومنذ ذلك الحين، مهد تنفيذ القرار، والقرارات الأخرى ذات الصلة، السبيل إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في كل لأنحاء العالم.

وعلى نفس المنوال، ينبغي الاستمرار في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي يتطرق أيضا للمرأة والصراعات المسلحة. إن العديد من تلك الأطر الدولية بشأن المرأة تكميلية وتعزز جهودنا بصورة متبادلة لحماية حقوق المرأة في حالات الصراع.

إن مناقشتنا السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن ترتكز على فرضيات مختلفة، ومن بينها، أولا، أن المرأة في حالات الصراع تتحمل في أحيان كثيرة عواقب مضاعفة للصراع، وثانيا، على الرغم من كون المرأة ضعيفة، فإنها في حالات عديدة في الصراع تواصل إظهار دورها التحويلي وإمكانياتها لإحلال السلام المستدام. وتتشاطر إندونيسيا وجهة النظر المشتركة ومفادها أنه بتعزيز دور المرأة بوصفها عنصرا في السلام، يمكن التغلب على ما تواجهه من محن بوصفه ضحية للصراع. ومما له أهمية قصوى في منع نشوب الصراع تضمين ذلك العنصر في صميم وجهة النظر المشتركة تلك.

وفي ذلك السياق، فإن جهودنا التي نقوم بها من أجل إحلال السلام يجب أن تغذي بيئة تراعي مساهمة المرأة في منع نشوب الصراعات. وهذا يعني، من بين أمور أخرى، زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، وبناء ثقافة السلام التي تحترم الحياة وتعزز أسلوب حياة يَجُل عدم اللجوء إلى العنف والحوار، ويتسم بالتعاون والمسؤولية الاجتماعية.

في أي مناخ سلمي، بوسع المرأة أن تفي بدورها بوصفها عنصرا تحويليا للقيم، وبوصفها مديرا للموارد الاقتصادية ومؤيدة للتضامن ومركزا لإقامة الشبكات. وإذا ما أتيح للنساء الحيز اللازم لبناء الشبكات، فبوسعهن تشجيع المجموعات الاجتماعية والسياسية على اتخاذ تدابير وقائية قبل اندلاع الصراعات. وبالنظر إلى منظورهن الفريد وآرائهن المستنيرة حول المرأة في الصراع، فإن ذلك يساعد في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بوجود مزيد من النساء في المؤسسات الرسمية لمنع نشوب الصراع وحلها، بما في ذلك الدبلوماسية الوقائية وجهود الوساطة.

إن المرأة بوصفها عنصر تغيير، ولديها المهارة في إعادة تشكيل وبناء المجتمعات المتأثرة بالصراع، فإنها رافد هام ننهل منه. ومهما يكن من أمر، ليس هذا هو الحال دائما، أي أنهن غير متاحات بسهولة للقيام بهذه المهمة الهائلة. ففي حالات ما بعد انتهاء الصراع، كثيرا ما يؤدي الافتقار إلى الخبرة والمهارات وتفهم المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والإلمام بها إلى منع زيادة مشاركة المرأة. فالتغلب على الصدمات التي تعين على المرأة تحملها قد تكون أيضا عاملا يمنع المرأة من أن تصبح من العناصر الفاعلة في بناء السلام.

إذا ما أخذنا تلك التحديات في الحسبان، ثمة جانب مهم يتمثل في تحقيق أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ألا وهو تعزيز بناء القدرات في الحركات والمنظمات الشعبية التي نشأت في أوقات الصراع وما بعد الصراع. ومع التسليم بأن بناء القدرات ما بعد انتهاء الصراع ليس مسعى يتم بين عشية وضحاها، ينبغي أن يكون نطاق تنمية قدرات المرأة والإطار الزمني للأجل الطويل.

في الختام، أود أن أكرر أن مسؤولية تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بتعزيز مشاركة المرأة في عمليات إحلال السلام، بما في ذلك حماية المرأة، تقع في المقام

الأول على عاتق فرادى الحكومات. ومن خلال هذه المناقشة يمكننا مرة أخرى أن نؤكد من جديد استعدادنا للنهوض بمشاركة المرأة في عمليات إحلال السلام، بما في ذلك في إطار قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ونأمل ونتوقع من اعتماد مجموعة من المؤشرات العالمية لتتبع تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) (S/2010/498، المرفق)، عند اختتام الذكرى العاشرة للمناقشة في العام الماضي (S/PRST/2010/22)، أن يساعد المجلس في تحديد طاقته ووضع استراتيجية لجهوده في الطاقة بطريقة فعالة. ونأمل أن تساعد مجموعة المؤشرات في حل الاختناقات التي ساهمت في تأخير تنفيذ الأنشطة التي صُممت المؤشرات من أجل قياسها.

**السيد ميكيتش** (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتقديم تهانينا إليكم يا سيادة الرئيسة، وإلى وفدكم على ترؤس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر وأؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم، حيث أن المسألة قيد البحث تكتسي أهمية حيوية بالنسبة لجمهورية كرواتيا.

تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي. وأود أن أبدي ملاحظات إضافية بصفتي الوطنية.

إن اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) دليل على التقدم المُحرز، خلال العقد الماضي، في مجال المرأة والسلام والأمن. إن ذلك القرار الشهير قد استرعى الاهتمام اللازم جدا بمسألة تمكين المرأة والتي تمثل أولوية بالنسبة لبلدي. ولئن كانت جميع القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مهمة بنفس القدر، فالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بمثابة قرار شامل لبحث مسألة تمكين المرأة، ومهمتها بوصفها بانية للسلام وموقفها الهش بوصفها ضحية للحرب.

ترحب جمهورية كرواتيا بأخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ ذلك القرار (S/2011/598)، والتوصيات المتضمنة فيه والبيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس اليوم (S/2011/20). وعلاوة على ذلك، تشيد كرواتيا بالدور والعمل اللذين قامت بهما كل من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع، السيدة فالستروم، والممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، السيدة كوماراسوامي.

نناشد مجلس الأمن أن يكثف من جهوده في الكفاح ضد الإفلات من العقاب وتوفير قيادة قوية وفعالة لتعزيز سيادة القانون، بهدف نهائي يتمثل في استئصال شأفة هذا السلوك البغيض. وينبغي للمجلس أن يُضَمَّن العنف الجنسي بوصفه عنصرا ذا أولوية في القرارات التي تعطي ولايات للجان الجزاءات التابعة له، وينبغي لهذه القرارات أن تتضمن صراحة العنف الجنسي بوصفه معيارا لتنصيب القادة السياسيين والعسكريين الخاضعين للتدابير المحددة الهدف. ويجب إخضاع مرتكبي العنف الجنسي للمساءلة، بما في ذلك القادة الذين يأذنون باستخدام العنف الجنسي أو يغضون الطرف عنه. وعلاوة على ذلك، نشجع على تعزيز التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة في المقر وفي الميدان، لا سيما في رصد الحالات التي تكون فيها أطراف الصراع المسلح متورطة في ارتكاب أعمال الاغتصاب والإبلاغ عنها، وكذلك أشكال العنف الجنسي التي تستخدم كوسائل للحرب.

على الرغم من الاعتراف بصورة واسعة بدور النساء بوصفهن عناصر فعالة في السلام، ما زلن لا يتمتعن بأي مراكز تذكر في عملية صنع القرار وفي مفاوضات السلام. وبعد انتهاء الصراع لا تتمتع النساء بحماية تذكر أو بالحصول على الخدمات والعدالة والأمن الاقتصادي، وتلك هي المجالات التي تكون فيها احتياجات المرأة والقصور في الاستجابة واضحة كل الوضوح. وعلاوة على ذلك، فإن إدراج المرأة والخبرة الجنسانية في أنشطة بناء السلام جوهري لإعادة تشكيل الهياكل السياسية، والقانونية، والثقافية

والاجتماعية – الاقتصادية والاجتماعية. إن المساواة بين الجنسين تحقق درجات جديدة من الشمول الديمقراطي في عمليات بناء السلام، ونموا اقتصاديا أسرع وأكثر استدامة، وتحقق انتعاشا لرأس المال الإنساني والاجتماعي.

غير أن تلك الفرص يُمكن تعزيزها بدرجة كبيرة رهناً بالكيفية التي يضع بها المجتمع الدولي أولوياته للانتعاش واستخدام استراتيجياته من أجل بناء السلام. وتلك الأولويات يجب أن تتضمن سياسات وطنية ودولية محددة ترمي إلى زيادة مشاركة المرأة في منع نشوب الصراعات وحلها، والوساطة ومفاوضات السلام وبناء السلام.

ويجب أن يكون إدماج القرار مبني على توجه قُطري، ويتعين على الدول الأعضاء أن تتحمل المسؤولية عن نجاحه بضمان إدماجه في سياساتها الوطنية. ونحض البلدان على تطبيق نهج جنساني واسع النطاق في دوائر الحكومة، على سبيل المثال من خلال اتباع نهج على نطاق المنظومة يربط بين المسائل الإنمائية والإنسانية والدفاعية. وينبغي أن تتضمن جميع الخطط المشاورات مع المجتمع المدني ورصد الآليات والإبلاغ عنها.

ويسرني أيما سرور أن أقول أن حكومة كرواتيا قد اعتمدت مؤخرا خطة عملها الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٣٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩). والغاية الأساسية هي دعم تنفيذها ورصدها على جميع الصُعد. فعلى الصعيد المحلي، سيتم ذلك من خلال تخفيف آثار الصراعات والأزمات ومن خلال إشاعة الوعي بالمنظور الجنساني في أوساط السكان المحليين لدينا، بينما على الصعيد الوطني سيكون ذلك جزءا من البرامج الحكومية. علاوة على ذلك، ستظل كرواتيا تشارك بنشاط في عمل المنظمات الدولية العاملة في المجالات التي تشملها القرارات قيد النقاش.

وكرواتيا، بصفتها دولة ذات خبرة أصيلة في مجال منع الصراعات وحلها، فضلا عن الوساطة وبناء السلام، تسهم بنشاط في تحقيق الهدف من القرار خلال أوقات الصراع والسلم على حد سواء. وتتزايد مشاركة كرواتيا، كوسيلة للمساهمة في السلام والأمن الدوليين، في عمليات حفظ السلام، وبالتالي إظهار تصورنا لدور المرأة في الحفاظ على السلام كدور خاص وفريد. يشكل عدم تمكين المرأة نكسة كبرى للتحقيق الكامل لحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والسياسية الشاملة والتقدم.

وسياسة كرواتيا في هذا الصدد موجهة نحو نشر عدد كبير من النساء في عمليات حفظ السلام، سواء في القوات المسلحة أو الشرطة، لأن وجودهن يعزز أهمية منظور المرأة، ويمثل قيمة مضافة لجميع المبادرات الرامية إلى تحقيق السلام. ستسهم خطة عملنا الوطنية في تنفيذ مهام محددة بطريقة أكثر اتساقا وتنسيقا، ووضع المؤشرات المناسبة للقياس وزيادة الفائدة من مشاركة المرأة في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن.

وعقب إكمال فترة الأربع سنوات التي تم تحديدها للخطة، ستراجع الخطة في ضوء أدائها. إن التدابير المحددة في الخطة مناسبة للتنفيذ بالتنسيق مع الجهود التي يبذلها المجتمع المدني والمنظمات الدينية التي تعمل في مجال تقديم المساعدات الإنسانية والمساعدات الإنمائية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل ليتوانيا.

**السيدة كازراغيان** (ليتوانيا) (تكلمت الإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أرحب بالرئاسة النيجيرية لمجلس الأمن لهذا الشهر، وأعرب عن تقدير وفدي لها لعقد مناقشة اليوم. ونؤيد البيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي.

وتعتقد ليتوانيا اعتقادا راسخا بأن الأنشطة الوطنية والإقليمية والدولية المتصلة بالسلام والأمن ينبغي أن تأخذ في الاعتبار المسائل الجنسانية من خلال حماية النساء وتعزيز مشاركتهن كمستفيدات وممارسات وصانعات قرار. يوفر لنا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن إطارا مفيدا في هذا الصدد. ونحن نؤيد التنفيذ الفوري والكامل لهذه القرارات.

يرتبط القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بتنفيذ أهداف سياسة التعاون الخارجي لليتوانيا في مجالي الأمن والتنمية، فضلا عن مشاركتنا في البعثات الدولية لبناء السلام الدولي وحفظ السلام. كانت ليتوانيا واحدة من الدول الأعضاء البالغ عددها ٣٨ عضوا، التي ساهمت في تقرير الأمين العام بشأن المرأة والسلام والأمن (S/2011/598*).

أثار البرنامج الوطني الليتواني بشأن تكافؤ الفرص للنساء والرجال ٢٠١٠-٢٠١٤، للمرة الأولى، المسائل الجنسانية في منظومة الدفاع الوطني وشمل تدابير لتدريب الخبراء الجنسانيين الذين سيعدون بدورهم الموظفين في ليتوانيا في هذا المجال لنشرهم في البعثات والعمليات. وكما أعلن الرئيسة الليتوانية داليا غرييباوسكايتي خلال المناقشة العامة في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر (انظر A/66/PV.16) وضعت ليتوانيا أول خطة عمل وطنية خاصة بها لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠١١. ونسعى من خلال خطة عمل وطنية لتيسير التواصل مع مجتمعنا بشأن أهداف القرار، وتعزيز حقوق النساء وحمايتها، لتشجيعهن على المشاركة في العمليات العسكرية والمدنية، والبعثات الدولية، وإشراك المزيد من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، وتبسيط الأنشطة على جميع المستويات.

وإذ نحترم خطط العمل الوطنية، نلاحظ باهتمام المراجع الواردة في تقرير الأمين العام للممارسات في بعض البلدان لتوفير إعداد تقارير الظل لمنظمات المجتمع المدني كجزء من آليات رصدها. وتعتزم ليتوانيا عقب اعتماد خطة عملها الوطنية، التقدم بطلب العضوية إلى مجموعة أصدقاء القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

في حزيران/يونيه الماضي، اجتمعت قائدات من جميع أنحاء العالم – وكانت الممثلة الخاصة للأمين العام فالستروم بينهن – في فيلنيوس في مؤتمر تحت عنوان ”تعزيز المرأة للديمقراطية: أفضل الممارسات“ تحت رئاسة ليتوانيا لمجتمع الديمقراطيات، وتقاسمن خبراتهن وأفضل الممارسات في مجال تعزيز دور المرأة. ناقش الفريق العامل المعني بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، الذي تتشارك في رئاسته كل من الولايات المتحدة الأمريكية وليتوانيا، المرأة والسلام والأمن، من بين مسائل أخرى ذات أولوية. وأظهر المؤتمر أن إشراك المرأة لا يزال متدنيا في أجزاء كثيرة من العالم. حقيقة، يمكن للنساء بل ويجب أن يؤدين دورا أكبر في مجال حقوق الإنسان ومراقبة الأمن وإنشاء نظم للإنذار المبكر لتجميع معلومات عن التهديدات المحددة، ومحادثات السلام، ومؤتمرات المانحين، والانتخابات وصنع القرار.

تولي ليتوانيا أهمية خاصة لمنع نشوب الصراعات. ونؤيد أول قرار للجمعية العامة بشأن تعزيز دور المرأة في الوساطة في تسوية التراعات بالطرق السلمية (القرار ٦٥/٢٨٣)، والذي يدعو من بين جملة أمور أخرى، إلى تعزيز دور المرأة في الوساطة من أجل السلام. ونرحب بالاستراتيجية المشتركة بشأن الشؤون الجنسانية والوساطة، والتي أطلقتها إدارة الشؤون السياسية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ونتطلع إلى مواصلة تنفيذها.

وقد سعت الرئاسات المتعاقبة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك رئاسة ليتوانيا، لتشمل الشؤون الجنسانية ضمن أنشطة المنظمة المتعلقة بالسلام والأمن.

ويستند قرار المجلس الوزاري ١٤/٠٥ في جزء منه إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ويدعو إلى إشراك المرأة في منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل في مرحلة ما بعد الصراع. في تشرين الأول/أكتوبر، عقدت المنظمة مؤتمرا كبيرا في سراييفو بعنوان ”قرار مجلس الأمن ١٣٢٥: تجاوز النظرية إلى تحقيق الحد الأقصى من الأمان في منظمة الأمن والتعاون“. وعيَّن الرئيس الحالي الليتواني لمنظمة الأمن والتعاون، هذا العام، ممثلته الخاصة المعنية بالشؤون الجنسانية، السيدة ويندي باتن، لتنسيق تنفيذ خطة عمل المنظمة لعام ٢٠٠٤ من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين.

يبدأ تحسين وضع المرأة، لا سيما في البلدان ذات الأنماط المعروفة من العنف الجنسي المتعلق بالصراع، بمعالجة المسائل الأساسية للغاية المتعلقة بتمكين المرأة من العيش حياة كريمة. إن تجربة ليتوانيا والبلدان الشريكة الأخرى في أفغانستان، حيث تتولى ليتوانيا قيادة فريق إعادة إعمار المحافظات، تظهر أن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على جميع مستويات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ليست أساسية للسلام والأمن فحسب، وإنما أيضا للحد من الفقر، والانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة. ولكي أذكر مثالين فقط على ذلك، هناك مشروع يهدف إلى التشاور مع موظفي الطب المحليين والمرضى بشأن خدمات الولادة والمسائل الأخرى المتعلقة بصحة المرأة في المستشفى الإقليمي. وخصص مشروع إنمائي هام آخر للنساء المحليات ومنظماتهن لتعزيز قدرة الإدارة الإقليمية والمنظمات غير الحكومية على إعداد مشاريعهن الخاصة وتنفيذها.

وأخيرا، تدعو ليتوانيا مجلس الأمن إلى استخدام سلطته لضمان أن تكون جميع القرارات، بما في ذلك القرارات بشأن ولاية البعثة وتجديدها، ودمج وتعزيز جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل فانواتو.

**السيد كالبوكاس** (فانواتو) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ الممثلة في الأمم المتحدة: بابوا غينيا الجديدة، بالاو، توفالو، تونغا، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فيجي، ميكرونيزيا، ناورو، وبلدي، فانواتو.

وأود أن أشكر نيجيريا على عقد هذه المناقشة الهامة. وتلتزم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتعزيزاً للجهود التي نبذلها، يسرنا أن نعلن أنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وكجزء من إحياء الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أنشأنا الفريق العامل الإقليمي للمحيط الهادئ المعني بالمرأة والسلام والأمن. ويمثّل الفريق مسعى شاملاً فيما بين مختلف أصحاب المصلحة في منطقتنا.

وبغية المضي قدماً في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في منطقة المحيط الهادئ، من المهم أن نركّز عملنا على النُهُج التي تعبّر عن حقيقة الحالة على الأرض في جزرنا. ونعتقد أن وضع خطة عمل إقليمية للمحيط الهادئ سيساعد في هذا الصدد، وسيبني على جهودنا الرامية إلى إدماج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في خطة السلام والأمن الإقليمية على نحو أوسع. ولخطة العمل الاقليمية للمحيط الهادئ أيضاً القدرة على أن تؤدي سلسلة الالتزامات الإقليمية الرفيعة المستوى إلى وضع خطط عمل وطنية قابلة للبقاء، وهو أمر ضروري لتعزيز السياسات والبرامج المعنية بإدارة قطاع الأمن في منطقتنا.

ومنطقة المحيط الهادئ ملتزمة أيضاً بالجهود الدولية، وفي هذا الصدد نرحب بدعم مرشح جزر سليمان من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ونطلب أن تواصل الأمم المتحدة

والشركاء المانحون تقديم الموارد والدعم للجهود التي نبذلها من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، خاصة تلك الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في مجال المنع وبناء السلام على نطاق أوسع. ونطلب إلى الأمم المتحدة دعم تدريب حفظة السلام قبل الانتشار في منطقتنا وبعده، كالشرطة والقوة العسكرية على السواء، ولا سيما كفالة إدماج التدريب في مجال الامتثال لحقوق الإنسان.

وترغب الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في تسليط الضوء على أهمية منع نشوب الصراعات كعنصر أساسي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتغيّر المناخ دون هوادة يزيد من خطر تصاعد الصراعات العنيفة في أنحاء كثيرة من العالم وما يترتب على ذلك من أثر على النساء والفتيات، الأمر الذي يتجاوز قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة بشكل كافٍ. والآثار السلبية لتغير المناخ يبدّل توزيع الموارد الطبيعية ونوعيتها من قبيل المياه العذبة، والأراضي الصالحة للزراعة، والأراضي الساحلية، والموارد البحرية. ويمكن لهذه التغييرات أن تزيد التنافس على الموارد المتاحة، وتضعف المؤسسات الحكومية، وتؤدي إلى الهجرة الداخلية والدولية. علاوة على ذلك، يمكن لهذه الآثار السلبية أن تسبب العقبات التي تعترض إلى حد كبير قدرة الأمم على الحفاظ على سلامتها الإقليمية وسيادتها واستقلالها. ويمكن لجميع هذه الآثار المترتبة على تغير المناخ أن تسبب خطراً شديداً يتمثل في زيادة الصراع العنيف في أنحاء كثيرة من العالم، إلى جانب الآثار التي تطال النساء والفتيات أثناء الصراع وبعده.

إننا نرحب بالبيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن مؤخراً بشأن تغير المناخ وصون السلم والأمن الدوليين (S/PRST/2011/15*). فلقد كان حدثاً بارزاً، والمرة الأولى التي يعترف فيها مجلس الأمن على نحو صريح، وهو الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين، بالصلة بين تغير المناخ والسلم والأمن الدوليين. وإنه يوفر أساساً صلباً، وفي الواقع أمراً حتمياً للمجلس كي يقوم بمزيد من العمل بشأن هذه المسألة الحساسة. وكخطوة أولى، تسعى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ إلى تعيين ممثل خاص بشأن الأمن المناخي، بغية تحديد وتقييم الإخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين الناجمة عن الآثار السلبية الحالية والمتوقعة لتغير المناخ.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

**السيد نازاريان** (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي أن أشكركم على عقد هذه المناقشة حول موضوع يشعر وفدي بسعادة خاصة لتناوله. وتؤيد أرمينيا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي صباح هذا اليوم، وأود ان أدلي ببعض الملاحظات الموجزة بصفتي الوطنية.

إننا ننضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى الأمين العام، ووكيلة الأمين العام ميشيل باتشيليت، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على مساهماتهم. كما نرحب بتقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2011/598*)، الذي يتضمن توجيهات لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولاستخدام مجموعة المؤشرات بغية رصد التقدم المحرز وتنفيذ الإطار، ونحيط علماً بالتوصيات الواردة في التقرير.

خلال العقد الماضي، وضع مجلس الأمن بشأن قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إطاراً معيارياً حول مشاركة المرأة في عمليات السلام، وحماية حقوق الإنسان للمرأة وتعزيزها، وتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين، والمنظورات في سياق الصراع المسلح وبناء السلام وإعادة الإعمار. ومثلما يذكر

الأمين العام، فإن الكثير من عمليات السلام باتت تتضمن الآن بانتظام إجراء مشاورات مع العديد من جماعات السلام النسائية. ولقد زاد زيادة هائلة عدد النساء في حكومات العديد من البلدان لفترة ما بعد الصراع، وهن يستخدمن أدوارهن في اتخاذ القرارات العامة للنهوض بحقوق المرأة.

وعلى الرغم من هذا التقدم المحرز، لا يزال يلزم معالجة أمور كثيرة وإنجازها، لأن صوت الأنثى غير مسموع دائماً. ومما يدعو إلى القلق أن التقدم المحرز في التصدي للكثير من القيود المفروضة على قدرة المرأة على المشاركة في أعداد كافية لا يزال بطيئاً. وفي هذا الصدد، فإن أهم بند على جدول الأعمال هو زيادة حضور المرأة في عمليات صنع القرار. والمرأة لا تزال مستبعدة إلى حد كبير، ولا سيما من الجهود المبذولة لإيجاد حلول عملية للصراعات، وينبغي لنا أن نزيد من تعزيز مشاركتها. وإشراك المرأة في جميع مراحل عملية السلام يضمن تحقيق تسوية أكثر استدامة وتمثيلاً. وفي هذه الحالة، ينبغي زيادة تعزيز مشاركتها والاعتراف بالمساهمات الهامة التي قدّمتها المرأة نحو تحقيق الشفافية ومساءلة الحكومات في العديد من البلدان.

ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن أهمية المشاركة السياسية للمرأة في أوقات السلام والصراع على حد سواء، وفي جميع مراحل التوصل إلى تسويات سلمية. ولقد شهدنا ذلك مباشرة في منطقتنا. إذ ناقشت الممثلات عن المنظمات النسائية غير الحكومية في أرمينيا وأذربيجان سبل إيجاد حلول سلمية لمسألة ناغورنو كاراباخ. كما كانت حوارات السلام هذه موجهة نحو تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن المتوقع عقد مزيد من الاجتماعات بين كلا الجانبين.

ونعتقد أن هناك عدداً من السبل لزيادة المشاركة السياسية للمرأة، من خلال وضع المزيد من القوانين والعمليات الانتخابية المراعية للاعتبارات الجنسانية، وتنفيذ حصص محددة وبرامج بناء القدرات للمرشحات، فضلا عن زيادة الوعي فيما بين الأطراف السياسية والجمهور العام. ويمكن تحقيق تغييرات مفيدة في السياسات العامة أيضاً عن طريق وسائل من قبيل تقديم المساعدة التقنية، فضلاً عن تقديم الدعم للمجتمع المدني ووسائط الإعلام في رصد وتقييم الإجراءات الوطنية المتخذة في هذه المجالات. وسوف نعمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات والمنظمات المعنية لتوسيع وتنفيذ جدول أعمال القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) باتجاه تحسين حالة النساء في جميع أنحاء العالم، بمن فيهن المتضررات من الصراعات المسلحة.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تيمور – ليشتي.

**السيدة بورخيس** (تيمور – ليشتي) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أشكر وفدكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على مشاركته اليوم. وأشكر كذلك وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ميشيل باتشيليت، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد لازاروس كابامبوي، على إحاطاتهم الاعلامية المفيدة. كما أود أن أشكر السيدة أورزالا أشرف نعمة، ممثلة فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، على مساهمتها اليوم. ترحب تيمور – ليشتي بتقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (*S/2011/598).

يمثل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) نقطة تحول في نهج المجتمع الدولي إزاء الصراع وتسويته. ويعترف بالتأثير غير المتناسب للصراع على النساء والأطفال والدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة في صون السلام واستدامته، فضلا عن

ضرورة إشراك المرأة في جميع القطاعات، منذ البداية الأولى لعملية السلام. بيد أن التقدم، كما ذكر في تقرير الأمين العام، كان بطيئا ومتفاوت. مر أكثر من ١٠ سنوات على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولا بد من تسريع الجهود الرامية إلى تنفيذ القرار على نحو كامل بغية حماية أضعف المجموعات.

إن مشاركة المرأة في الوساطة والمفاوضات حاسمة الأهمية وتتناسب تناسبا مباشرا مع مستوى الحقوق والفرص التي تتمتع بها المرأة خلال عملية بناء السلام. إن تعيين وسيطات في مناصب رفيعة في صدارة الجهود الدولية لبناء السلام سيوجه رسالة قوية وسيكفل أيضا عدم نسيان احتياجات المجموعات الضعيفة. وتؤيد تيمور – ليشتي دعوة الأمين العام إلى تعيين النساء في مناصب وساطة رفيعة.

تقر تيمور – ليشتي بالدور الحيوي الذي اضطلعت به المرأة في حركة استقلالنا وبإسهامها في السلام من خلال جهودنا لبناء الدولة. نحن ملتزمون بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. نقوم حاليا بوضع خطة عمل وطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويجري بذل الجهود لتعزيز ذلك القرار وزيادة الوعي بالعنف القائم على أساس نوع الجنس وحقوق الإنسان وبناء السلام من خلال تدريب المجموعات النسائية والناجيات من العنف والرجال والشباب. وجرى تدريب الوسطاء في المجتمع، ٥٠ في المائة منهم من النساء، على المساعدة في الحالات التي تنطوي على العنف الأسري. لقد كان لإشراك المرأة منذ البداية تأثير مفيد على نحو متزايد في تيمور – ليشتي ووضع الأساس لمشاركة المرأة وإدماجها، لا في الحكومة فحسب، بل وفي جميع القطاعات.

نحن فخورون بأن نشير إلى أن نسبة تمثيل المرأة في برلماننا تبلغ ٢٩ في المائة، وحددنا هدفا يتمثل في الوصول بنسبة التمثيل إلى ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. يشترط القانون الانتخابي المعتمد مؤخرا أن يكون ثالث مرشح على قوائم الأحزاب امرأة، وبالتالي ضمان أن هذا الهدف سيتحقق.

قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى جانب الشركاء الدوليين، دعما كبيرا لجهودنا لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. نحن، بصفتنا عضوا في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ثابتون في دعمنا للكيان الجديد وواثقون في قيمة عمله المتعلق بالنهوض بالمرأة. ويتجلى التزامنا هذا كذلك في مساهمتنا لفترة ثلاث سنوات في الميزانية الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ووفقا للبنك الدولي، فإن النساء والفتيات المعاقات من المرجح أن يقعن ضحايا للعنف القائم على أساس نوع الجنس بمعدل ثلاثة أضعاف. تؤدي فترات الصراع إلى زيادة عدد أولئك الذين يعانون عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو حسية، مما يخلف مجموعة أكبر من النساء والأطفال المعاقين الذين يكونون في الغالب هدفا للإيذاء والعنف. وينبغي، في تعميم المنظور الجنساني في مجال السلام والأمن، عدم نسيان احتياجات أولئك ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، من المهم، عند وضع لتقديم الخدمات في مرحلة ما بعد الصراع، تذكر أن أولئك المعاقين قد يحتاجون خدمات مختلفة أو متخصصة، وان يتم وضع الخطط وفقا لذلك. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان مراعاة النساء المعاقات وفقا لذلك في خطط العمل الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ومن الضروري التشديد على أهمية إتاحة الموارد لمنظمات النسائية، التي يمكن الاستفادة منها في إلقاء الضوء على احتياجات النساء والأطفال خلال الصراع وبعده، وأيضا كأداة في بناء السلام. إن مبادرة التعلم المتبادل المبتكرة بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي تضم أيرلندا وليبريا وتيمور – ليشتي مثال على هذا الحوار. لقد صممت بهدف

الاستفادة من خبرات أولئك الذين تأثروا بشكل مباشر بالصراع، ومن ثم تمكينهم من مناقشة أهم القضايا الحرجة التي تواجه النساء والفتيات في أوضاع الصراع وما بعد الصراع، وكذلك التحديات المتبقية في إعادة البناء بعد انتهاء الصراع.

وأخيرا، فإن تحسين التنسيق والتتابع سوف يمكن منظومة الأمم المتحدة من تلبية احتياجات جميع النساء، بما في ذلك المعاقات، في السلام والأمن. ونرحب بتشكيل اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بالمرأة والسلام والأمن، ونتطلع إلى عملها. وتشجعنا أيضا لزيادة عدد تقارير مجلس الأمن التي تتناول قضية المرأة في أوضاع الصراع وما بعد الصراع، إلى جانب قرارات تجديد ولايات البعثات المعينة بتلك القضية. ونأمل أن تكون بمثابة حافز لتحقيق نتائج بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

يجب تناول تدابير السلام والأمن برؤية طويلة الأجل تشمل المنع والمشاركة والحماية. تبرز الفائزات بجائزة نوبل للسلام هذا العام، الرئيسة الليبرية إيلين جونسون سيرليف، والناشطة اليمنية توكل كرمان، والمناضلة الليبرية ليماه غبوي، الدول المهم الذي تضطلع به المرأة في عملية السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أحيي داعيات السلام الأربع اللائي منحن مؤخرا في آسيا جائزة إن – بيس، شبكة العمل من أجل السلام والمساواة والحصول على الفرص وخدمة المجتمع والتمكين، بمن فيهن الآنسة فيلومينا باروس دوس ريس من تيمور – ليشتي، على إسهاماتهن في بناء السلام في مجتمعاتهن على مستوى القاعدة الشعبية والمستوى الوطني. لنستلهم من هؤلاء النساء ونستخدم جهودهن كمحفز في جهودنا لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليبريا.

**السيدة كامارا** (ليبريا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أشارك في هذه المناقشة خلال رئاستكم، سيدتي، التي تعكس في حد ذاتها مستوى المشاركة الذي نأمل أن يصبح متاحا على نحو متزايد لعدد أكبر من النساء. وتسعدني المشاركة أكثر، نظرا للمساهمة المهمة التي قدمها بلدكم، نيجيريا، والدول الأعضاء الأخرى صوب تهيئة وصون مناخ من السلام في ليبريا. إن هذه البيئة التمكينية، والقيادة الثاقبة والشراكات القوية، هي التي سمحت للحكومة الليبرية بإتباع سياسات توفر الفرص للنهوض بالمرأة الليبرية وتمكينها.

مرَّ بالفعل عام منذ احتفلنا بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بأنشطة كثيرة، بما في ذلك مناقشة مماثلة في هذا المجلس نفسه (S/PV.6411) وكثير من الالتزامات من جانب الدول الأعضاء بترجمة المبادئ الرئيسية للقرار إلى خطط عمل وطنية ذكية واعتماد المؤشرات الأولية لقياس التقدم وطلب بأن يضع الأمين العام إطار استراتيجي لتوجيه تنفيذ الأمم المتحدة للقرار. ويبقى التحدي الذي نواجهه هو الوفاء بالتوقعات التي أثارتها هذه الأنشطة.

ونشيد بالأمين العام على تقريره عن المرأة والسلام والأمن (S/2011/598*)، الذي يبين الجهود التي تستحق الثناء لاستخدام المؤشرات المتاحة حاليا لتقييم التقدم المحرز. يقدم التقرير بعض الرؤى الثاقبة في ما يتعلق بالممارسات الجيدة والتقدم المحرز من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية، فضلا عن العقبات التي تعترض الجهود العالمية الرامية إلى إشراك المرأة بصورة كاملة في كل العمليات الوطنية، سواء تتعلق بالسلام والأمن أو التنمية السياسية أو التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ونؤيد على نطاق واسع تلك التوصيات.

ما برحت ليبريا تحرز تقدما في جهودها لإشراك المرأة على مستوى صنع القرار في جميع مجالات الحوكمة

الوطنية. لقد أظهرت المرأة الليبرية، في مراحل حرجة من تاريخ ليبريا، القدرة على القيادة. ومن دواعي شرف ليبريا العظيم أنها مسقط رأس وموطن أول سيدة وأول افريقية تعين رئيسة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والعشرين عام ١٩٧٠.

وفي التاريخ الحديث، وخلال فترة هدوء في الصراع الذي طال أمده، كان لليبريا رئيسة مؤقتة، في شخص السيدة روث بيري، التي وجهت عمل الحكومة الانتقالية من عام ١٩٩٦ إلى ١٩٩٧. ثم كانت البطلات المجهولات – عدد لا حصر له من النساء اللائي تحملن بشجاعة مسؤولية رعاية أسرهن، وحتى وهن يشاركن في مناقشات بشأن السلام والأمن، بينما يعشن في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين في أنحاء غرب أفريقيا وأبعد من ذلك.

وشكل عام ٢٠٠٣ علامة بارزة أخرى، عندما ظهرت مجموعة النساء الليبريات، بقيادة ليماه غبوي، غير مدعوات، عند باب غرفة المفاوضات في أكرا، وأقسمن بألا يتحركن أو ينقلن حتى تم التوقيع على اتفاق سلام. جرى التعبير عن عزمهن وتصميمهن بأنشودة بسيطة: ”نريد السلام، لا حرب بعد الآن“. مجموعة صغيرة من النساء ذوات العزيمة تحولت إلى حركة وطنية ترجمت بدورها إلى قاعدة عريضة من الدعم لمرشحة رئاسية وتوجت بانتخاب السيدة إيلين جونسون سيرليف رئيسة في عام ٢٠٠٥.

واليوم، فإن أكواخ السلام المجتمعية النسائية في المقاطعات في أنحاء البلد أماكن للوساطة في النزاعات وتسويتها. وهي أيضا ملاذات آمنة للنشاء اللائي يهربن من العنف الأسري وكمراكز إرشادية للناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. وفي أكواخ السلام، تعالج النساء قضايا دعم الأطفال والعمل مع الشرطة المحلية لتحديد المشتبه بهم الذين ارتكبوا جرائم ضد النساء، بغية كفالة اعتقالهم والتحقيق معهم. وترصد النساء أيضا علامات الإنذار المبكر على نزاع وتقود الظاهرات السلمية بشأن القضايا التي تؤثر على رفاههن.

ومنذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كشفت المناقشات عن أمثلة كثيرة على إسهام المرأة الفعال في منع نشوب النزاعات وعمليات السلام وبناء السلام في مختلف مناطق العالم. تتحمل المرأة عواقب الصراع، وبالتالي فهي في وضع جيد يمكنها من المساهمة في الحلول. وإذ توصلنا إلى هذا الإدراك، فإن التحدي المشترك الذي نواجهه هو إيجاد وسائل خلاقة لإكساب هذا الدور طابع مؤسسي على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي أن يتم تمكين المرأة ووضعها في موقع استراتيجي كي تؤدي دورها المشروع.

تسير ليبريا بشكل مقصود وهادف نحو الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالنهوض بالمرأة. فقد حدثت زيادة تدريجية في وجود المرأة في مواقع القيادة وصنع القرار على مستويات الحكومة المركزية والمحلية. ويجري إدماج سياسات واستراتيجيات وبرامج تراعي الاعتبارات الجنسانية – ورد بعضها في تقرير الأمين العام – في جميع قطاعات العمل الوطني. وفي عام ٢٠٠٩، أصبحت ليبريا من أوائل البلدان التي أكملت خطط عملها الوطنية المعنية بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد أحرز هذا التقدم بفضل الدعم المتواصل من قبل شركاء التنمية، وهو ما يحظى بكثير من التقدير من جانبنا. ومع ذلك، فإن عدم كفاية الموارد لا تزال تشكل تحديا وعائقا أمام التنفيذ القوي.

ونتشجع للاعتراف الدولي بالإنجازات المتواضعة التي حققتها ليبريا في جهودها الرامية إلى إشراك المرأة بصورة مجدية في الحكم الوطني، وفي بناء قدراتها الإنتاجية والاستفادة منها، بما في ذلك من أجل توطيد السلام. وإذ ندرك أن للأمن الغذائي جانباً يتعلق بمنع الصراع، فلا يسعني إلا أن

أذكر أن جائزة مشروع الجوع المرموقة في مجال القيادة في إفريقيا لعام ٢٠١١ قد منحت قبل بضعة أيام إلى وزيرة الزراعة في ليبريا، السيدة فلورنس تشينوويذ، لتفانيها في تحسين سبل العيش والأمن الغذائي للمزارعات في ليبريا.

وبطبيعة الحال، فقد توجت جميع هذه الاعترافات بمنح جائزة نوبل للسلام بالاشتراك لثلاث نساء، اثنتان منهن ليبريات – الرئيسة إلين جونسون سيرليف، وليماه غبوي – كلتاهما لمساهمتهن في تأمين السلام وتقوية مكانة المرأة وتعزيز نفوذها في ليبريا. وبصفتنا ليبريين، فإن هذا الاعتراف يملؤنا بالفخر، حتى وإن كنا ندرك أن الغرض منه هو أن يكون له أثر يتجاوز نطاق ليبريا. فقد كانت الرسالة الموجهة إلى المجتمع الدولي، على حد تعبير لجنة نوبل، هي ”إدراك الإمكانات الكبيرة من أجل بناء الديمقراطية والسلام التي تستطيع المرأة أن تمثلها“.

ونحن فخورون وملهمون بهذا الثناء، غير أننا ندرك أن الطريق لا يزال طويلاً أمامنا. فحالات اغتصاب الفتيات والنساء لا تزال مرتفعة بشكل غير مقبول، ولا تشكل المرأة سوى ١٤ في المائة فحسب من الهيئة التشريعية في ليبريا. ونتواضع عندما ننظر إلى ضخامة التحديات التي لا تزال ماثلة أمامنا، وإلى استمرار عدم المساواة بين الجنسين، وإلى الجدران الشاهقة التي لا يزال يتعين علينا اجتيازها، قبل أن تصبح الوسيطات والمفاوضات من أجل السلام، ظاهرة مألوفة في هيكل السلام العالمي. ونحن نرى أن من شأن الاستخدام المنتظم لتوزيع الحصص على الصعيدين الوطني والدولي أن يساعد على تسريع التقدم نحو تحقيق هذا الهدف. وهناك حاجة أيضا إلى برامج العمل الإيجابي، بهدف إعطاء الزخم اللازم لجهودنا الرامية إلى النهوض بالمرأة إلى وضع مركزي يمكنها من الإسهام في جهود منع نشوب الصراعات، وفي الوساطة، وعمليات السلام.

وتتعهد ليبريا ببذل المزيد من الجهود المتضافرة بهدف الامتثال لمتطلبات الإبلاغ، حتى نتمكن من المساهمة بطريقة مجدية في تقارير الأمين العام المقبلة عن المرأة والسلام والأمن الدوليين. ويوفر وجود هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ليبريا الدعم اللازم للجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والحد من عدم المساواة بين الجنسين. ولذا فإننا نتطلع إلى استمرار الشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من أجل بناء السلام، وتعزيز تمكين المرأة، والتنمية المستدامة. ونأمل، في المستقبل غير البعيد جدا، أن يتم إدماج قدرات المرأة بالكامل في هيكل السلام العالمي، حتى لا تتركز المناقشات بشأن منع نشوب الصراعات والوساطة، على دور المرأة ومشاركتها، بل على الموضوع نفسه، بكل بساطة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل كازاخستان.

**السيد رحمة الله** (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في توجيه الشكر لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة جدا، وكذلك لجميع الذين ساهموا في التحضير لها.

ويسرنا أن نلاحظ أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لا يزال يساعد على فتح آفاق جديدة من الوعي بدور المرأة في مفاوضات السلام، والتخطيط الإنساني، وعمليات حفظ السلام، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، والحوكمة. ومع ذلك، فإن هناك فجوة واسعة بين الطموحات والواقع على الأرض. ويوفر تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2011/598*) خريطة طريق استراتيجية للأمم المتحدة، جنباً إلى جنب مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين.

وينبغي أن نستمر في ضمان أن تؤدي المرأة دورا رئيسيا في عمليات حفظ السلام، والمهام السياسية،

وألاً ننظر إلى المسألة الجنسانية كما لو كانت مسألة موضوعية فحسب، بل يتعين علينا التأكد من أن المرأة تشغل مناصب رئيسية ومسؤولة على جميع المستويات. ونؤيد توصيات إدارة عمليات حفظ السلام المتعلقة بنشر نسبة أكبر من النساء في وحدات الجيش والشرطة التابعة لعمليات حفظ السلام، وكذلك تجنيد المزيد من النساء في القوات المسلحة وأجهزة الشرطة التابعة للدول الأعضاء، وأن يتوفر التدريب السابق للنشر، سواء بالنسبة للجيش أم الشرطة، على المسائل الجنسانية. ونستطيع عبر هذه الأعمال أن نحقق الهدف المتمثل في رفع نسبة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام إلى ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٤، من أرفع مستويات صنع القرار، وصولاً إلى العمليات الميدانية.

وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من وجود ميزانيات مخصصة، وأهداف وجداول زمنية ومؤشرات تتماشى مع الخطط الوطنية لبناء السلام، ومجمل استراتيجيات الدفاع والأمن الوطنيين، أو برامج الحد من الفقر. وينبغي أن يكفل التركيز على مرحلة الانتعاش بعد انتهاء الصراع، تلبية احتياجات المرأة وحقوقها على نحو مستمر.

يؤيد وفد بلدي توصية الأمين العام بأن تكرس نسبة لا تقل عن ١٥ في المائة من صناديق الأمم المتحدة من أجل بناء السلام، للمشاريع التي تلبي الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات، وتعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويعتبر التمويل الكافي أمراً حيوياً لضمان الموارد اللازمة للتدريب على المسائل الجنسانية، وتقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية والمجموعات المحلية التي تركز على مسائل الأمن الغذائي والتغذية، والصحة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصحة الإنجابية والتعليم والتأهيل وإعادة إدماج النساء المتضررات من الحرب.

وينبغي إعطاء الأولوية القصوى لمنع انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالنساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي. لقد حان الوقت الذي تعين علينا فيه تقديم مجرمي الحرب إلى العدالة، ووضع حد لإفلاتهم من العقاب على الفظائع التي ارتكبوها، وأن نستثمر في تقديم الخدمة الفورية وتوفير آليات المساعدة للنساء والفتيات من ضحايا جرائم الحرب. وينبغي أن نركز أيضا على إشراك المرأة في عمليات السلام، بصفتها وسيطة، وعضواً في الأطراف المتفاوضة والموقعة على اتفاقات السلام.

وترحب كازاخستان بصياغة مجموعة شاملة من المؤشرات الرامية إلى متابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والتي يمكن أن تكون بمثابة معايير لتصميم وإنشاء نظام منهجي للرصد، يسمح للدول باستعراض هياكلها وآلياتها الخاصة بها، فضلاً عن السماح لها بتخصيص مواردها. ويتعين علينا أن نشجب الاغتصاب أيضاً، بوصفه تكتيكا للإرهاب والحرب.

وقد بدأت الوكالة الرائدة المعنية بالمسائل الجنسانية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إثبات قدرتها القيادية في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عبر تماسك منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وتمكنت الهيئة من الجمع بين مجموعة من صكوك حقوق الإنسان، الدولية والإقليمية على حد سواء. ويمكن تقوية التركيز على مسائل المرأة والسلام والأمن، عبر التعاون مع وكالات الغوث الإنساني وحقوق الإنسان، والمساعدات الإنمائية، وقوات الدفاع التابعة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك مع جميع الفئات من النساء، بمن فيهن، الناشطات، وضحايا الحرب، واللاجئات، وملتمسات اللجوء، والمهاجرات.

وختاما، يجب علينا المضي قدما لتعزيز القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، القائم على الركائز الرئيسية الثلاث: الحماية، والمشاركة والمنع، وهو أقوى أداة لتنظيم وتعبئة وعمل المرأة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

**السيد سكابير** (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم بادئ ذي بدء، سيدتي، على تنظيم هذا المناقشة الهامة، وعلى إعطاء الدول الأعضاء الفرصة للمشاركة فيها. ويود وفد بلدي أن يدلي ببعض الملاحظات، بالإضافة إلى بيان الاتحاد الأوروبي، الذي نؤيده، وكذلك البيانات الأخرى التي أكدت على أهمية مشاركة المرأة في الوساطة ومنع نشوب الصراعات.

لقد اعتبر القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على نطاق دولي، أنه يشكل معلماً بارزاً للأدوار التي تؤديها المرأة في مجال السلم والأمن الدوليين. وكما قالت وزيرة خارجية الولايات المتحدة، هيلاري كلينتون، فإن القرار ضرورة للأمن البشري، وإن تنفيذه على نحو كامل، هو مسؤولية مشتركة لنا جميعاً.

في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اعتمدت هولندا أول خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتعتمد خطة العمل الوطنية الهولندية على قاعدة دعم واسعة، وهي فريدة في نوعها، نظراً للتوقيع عليها بشكل مشترك من قبل الحكومة الهولندية والمجتمع المدني. وفي المجال الدبلوماسي، كان لعدد كبير من الممثلات تأثير على السياسة الخارجية لبلدي، بدءا بالسيدة باتريشيا إسبينوسا كانتيانو، وزيرة الخارجية.

إن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام مفيدة للغاية في تحديد أوجه القصور الموجودة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وفي ضمان مواءمة وتنسيق جهود الأمم المتحدة في هذا المجال.

وستواصل المكسيك دعم حماية المرأة وتمكينها ومشاركتها في عمليات صنع القرار، حيث أننا على اقتناع تام بأن المرأة صاحبة مصلحة رئيسية في تعزيز الركائز الثلاث للسلام الدائم، ألا وهي، الانتعاش الاقتصادي؛ والتماسك الاجتماعي والشرعية السياسية. والتزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع المدني أمر أساسي لمواصلة تعزيز الدور المركزي الذي تضطلع به المرأة في صون السلام والأمن الدوليين.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

**السيد فقيري** (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم، التي تتيح لنا جميعا فرصة لإعادة تأكيد التزامنا بحماية وضمان حقوق المرأة ودورها الهام للغاية في تحقيق السلام والأمن. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقريره (S/2011/598*) وعلى كلمات الدعم القوية التي أدلى بها. وأشكر أيضا السيدة ميشيل باتشيليت، وكيلة الأمين العام للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على عملها وعلى بيانها.

لقد خلف تاريخ الحروب والعنف تأثيرا مقلقا على بلدي. والعنف لا يزال يؤثر سلبا على حياة كل أفغاني. وآمل أن يأتي يوم تنتهي فيه آلام كل أسرة أفغانية. ولا تزال المرأة تتحمل العبء الأكبر للصراع في أفغانستان، في حين لا يزال هناك خطر على حقها في أن تعيش حياة آمنة وصحية ومزدهرة.

إننا نجتمع اليوم لنقر بالدور الحاسم للمرأة في الحل السلمي للصراعات، والذي شهدنا بالفعل ثماره الملموسة في أفغانستان، متجسدة في الحضور الحاسم للمرأة في مجلس

السلام الاستشاري الوطني في عام ٢٠١٠ وفي الجهود المتواصلة لضمان مشاركة المرأة في المناصب القيادية داخل الحكومة الأفغانية وخارجها. وموضوع المناقشة مناسب جدا، حيث أن أفغانستان بصدد دخول المرحلة الثانية من نقل المسؤوليات إلى القيادة والملكية الأفغانيتين وتحمل مسؤولية أكبر عن الأمن والتنمية الاقتصادية.

بخصوص التنمية، بدأنا تنفيذ خطة عمل وطنية مدتها ١٠ سنوات للمرأة الأفغانية، استنادا إلى أولويات الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. وفي إطار خطة العمل، أنشأنا وحدات جنسانية في ١٤ من الوزارات الحكومية الـ ٢٥. ومع ذلك، وبالنظر إلى الإطار الزمني ومدته ١٠ أعوام، من الضروري تسريع الجهود لضمان التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة جدا هذه، والتي تتضمن أهدافا حيوية بما في ذلك تحقيق تمثيل النساء بنسبة ٣٠ في المائة في المناصب الحكومية بنهاية عام ٢٠١٣ والوصول بنسبة تمثيلهن بين طلاب الجامعات إلى ٣٥ في المائة بنهاية عام ٢٠١٢.

وخطونا خطوات واسعة أيضا في ضمان سيادة القانون، والتي كان آخرها إنشاء لجنة وطنية معنية بالقضاء على العنف ضد المرأة في أعقاب سن القانون المتعلق بهذا الأمر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وكان لتلك الخطوات أهمية حيوية في تعزيز فرص حصول المرأة الأفغانية على التعويض القانوني، وبعثت أيضا برسالة قوية مفادها أن حكومة أفغانستان تلتزم بحقوق المرأة وبضمان عدم إفلات من ينتهك هذه الحقوق من العقاب.

وضمان حقوق المرأة لا يشكل سوى نصف المعركة؛ ونحن بحاجة أيضا إلى أن نحقق المشاركة الكاملة للمرأة، حيث أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يذكرنا بأن للنساء دورا حيويا في تحقيق السلام والأمن. وثمة زيادة مطردة في تمثيل المرأة في الحكم وفي مشاركتها السياسية. ونحن في عقد دورتي انتخابات رئاسية ودورتي انتخابات برلمانية. وشهدت الانتخابات مشاركة نشطة للمرأة بوصفها مرشحة وموظفة انتخابات ومراقبة لصناديق الاقتراع وناخبة.

والنساء يشغلن ٢٥ في المائة من مقاعد البرلمان، لتحتل أفغانستان بذلك الترتيب الثلاثين بين بلدان العالم التي سجلت أعلى معدل لتمثيل المرأة في البرلمان. كما أنشأ برلمان أفغانستان الوطني مركزا للموارد مكرسا للبرلمانيات لتعزيز قدرتهن على تضمين أصوات النساء ووجهات نظرهن بصورة فعلية في الخطط الوطنية للتنمية والتعمير.

وعند استعراض هذه الحقائق والأرقام، يتعين ألا نغفل عن المخاطرة الشخصية الكبيرة التي تتحملها هؤلاء النساء من أجل المشاركة في حكم بلدهن وفي رسم مستقبلهن. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه التحية للنساء اللواتي يواصلن المجازفة للاضطلاع بدور نشط في التخطيط للمستقبل وفي سلام وأمن بلدنا.

يساعد شركاؤنا الدوليون الحكومة الأفغانية في مساعيها. وتدير هيئة الأمم المتحدة للمرأة صندوقا استئمانيا متعدد المانحين للقضاء على العنف ضد المرأة، قدم منحا لمنظمات وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة. ويسرني جدا أن أبلغكم بأنه بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، قدمت أفغانستان أول تقاريرها القطرية عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. واستمرار التعاون بين حكومتنا والشركاء الدوليين وجماعات المجتمع المدني الدولية والأفغانية على السواء سيكون أمرا حيويا لضمان نيل المرأة حقوقها بالكامل في أفغانستان قوية ومستقرة.

وبناء بيئة مستقرة وآمنة تمكن المرأة من أن تعيش متحررة من الترهيب والعنف وتشجع مشاركتها وقيادتها في الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن، يمثل أحد الأهداف الأساسية للحكومة الأفغانية.

ونركز أيضا على العناصر النسائية السياسية الفاعلة على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، وكذلك على بناء القدرات واستراتيجيات الدعوة لتمكينهن من الحصول على أدوار حاسمة في العمليات الرفيعة المستوى لصنع القرار وفي مناصب وضع السياسات والقوانين في المؤسسات الحكومية الرئيسية، ولمساعدتهن على الاضطلاع بمسؤولياتهن السياسية والاجتماعية الكبيرة.

وختاما، سنواصل، بدعم شركائنا والمجتمع الدولي، العمل في سبيل التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فيما ندرك أننا لن نحقق هدفنا المتمثل في تحقيق السلام والأمن المستدامين في أفغانستان دون المشاركة الكاملة للأمة الأفغانية بأسرها.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

**السيد طومسن** (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): يرغب وفد فيجي في الإعراب عن تحياته لكم شخصيا، سيدتي، ولحكومة بلدكم بمناسبة توليكم رئاسة المجلس، ونعرب عن امتناننا إزاء عقد هذه المناقشة الهامة. كما نشكر الأمين العام على تقريره الشامل للغاية (S/2011/598*) وتوصياته القيمة.

وتعرب فيجي عن تأييدها للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لفانواتو في وقت سابق اليوم بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ.

تشجعنا المبادرات التي يضطلع بها حاليا الأمين العام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونقر بأن تقدما قد أُحرز في جميع المجالات المواضيعية الأربعة لخطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة. غير أننا نعتقد أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به؛ ليس فيما يتعلق بإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل فحسب، ولكن، وهو الأهم، في سياق تنفيذ القرار على الصعيد الوطني.

ويتعين علينا توفير استجابة كلية لإحراز تقدم فعال في تنفيذ القرار. ونحن نعتمد على توجيه مجلس الأمن ومشورة الأمين العام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة عمليات حفظ السلام وغيرها من إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة. ونحن بحاجة إلى مدخلات من اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ولجنة بناء السلام، فضلا عن مساعدة المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين علينا بناء القدرات المحلية بالتعلم من التجارب والممارسات الجيدة للبلدان الأخرى في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

نرحب بمبادرات مجلس الأمن والدور الذي يضطلع به الأمين في وضع مجموعة من المؤشرات لتتبع تنفيذ القرار وتوفير الإرشادات لجميع الدول الأعضاء في جهودها لتحقيق أهدافه المنشودة. ينبغي تكميل هذه المؤشرات العالمية بوضع أطر وسياسات وطنية للتنفيذ بغرض كفالة معالجة المجالات المواضيعية المختلفة. لذلك السبب تدعم فيجي وضع إطار إقليمي لدول المحيط الهادي الجزرية الصغيرة النامية باعتبار ذلك خطوة مهمة في اتجاه التنفيذ الكامل للقرار في منطقة المحيط الهادي. ونعتقد أن إطاراً يدمج مبادئ القرار، مع وجود إرشادات توجيهية واضحة بشأن تطبيقه على خصائصنا الوطنية والإقليمية الفريدة، من شأنه أن يسرّع عملية التنفيذ في منطقة المحيط الهادي.

ويتجسد التزام فيجي بالقرار في سياساتنا، التي تشجع، ضمن أشياء أخرى، توظيف النساء في قواتنا الأمنية ومنحهن فرص نشر متساوية في بعثات حفظ السلام. نحن ندعم الجهود العالمية الرامية إلى رفع مشاركة المرأة في شرطة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى نسبة ٢٠ في المائة

بحلول ٢٠١٤. ونحث على توفير التدريب لفترتي ما قبل النشر وما بعده لحفظة السلام، ونرحب بتقديم المزيد من المساعدات والخبرات في ذلك الصدد. علاوة على ذلك، ندعم مشاركة المرأة وتمثيلها في جميع مستويات اتخاذ القرار.

في مشاوراتنا وتفاعلاتنا مع المجتمع المدني والجمهور، نشيد بالعمل الذي تقوم به منظمة ”فيملنك باسيفيك“، وهي منظمة غير حكومية مقرها في فيجي تتعامل تحديداً مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). تعمل حكومة فيجي على تحسين الجهود الرامية إلى التعاون مع خبرات المجموعات النسوية وتجاربها، بهدف تحسين تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على المستوى الوطني.

إننا نرحب بما أشار إليه الأمين العام في تقريره من أن أهم تطور مؤسسي فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن هو إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بغرض حث منظومة الأمم المتحدة بأسرها على كفالة التنفيذ المعجّل لجميع القرارات ذات الصلة بالمسألة. وفي الختام، نتطلع إلى العمل مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل بلوغ أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): لم يعد ثمة من اسماء على قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.